

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين

اعداد

راغب محمد راغب عطايري

إشراف

د. هيثم عويضة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين

اعداد

راغب محمد راغب عطاظري

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/11/13 وأجبرت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. د. هيثم عويضة / مشرفاً رئيساً

.....

2. أ. د. عبد الفتاح أبو الشكر / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. محمود أبو الرب / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى معلم البشرية سيدنا محمد عليه افضل الصلوة والسلام

إلى منه أحمل اسمه بكل فخر...أبي

إلى كل منه في الوجود بعد الله ورسوله... إلى منه تنحني القامات احتراماً لها وترفع
الهامات افتخاراً بها.... أمي

إلى سندي وقوتي بعد الله....إلى منه بوجودهم أنسب قوة ومحبة لا حدود لها

إخواني وأخواتي

إلى منه زرع التفاؤل في دربي وآنسني في دراستي... تذكراً وتقديراً

راغب عياشي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله اولا وأخيرا الذي من علي بإتمام هذا العمل
ويشرفني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور هيثم عويضة لجهوده معي
في انجاز الرسالة

وكل الشكر لك ساعدني في انجاز الرسالة تذكراً وتقديراً

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	فهرس الجداول	
ي	فهرس الأشكال	
ك	الملخص	
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	
2	مقدمة الدراسة	1.1
4	مشكلة الدراسة	2.1
4	أهداف الدراسة	3.1
5	أهمية الدراسة	4.1
5	منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات	5.1
5	منهجية الدراسة	1.5.1
6	أساليب جمع البيانات	2.5.1
6	مجتمع الدراسة	6.1
6	حدود الدراسة	7.1
6	فرضيات الدراسة	8.1
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
9	الإطار النظري	1.2
10	مفهوم السياسة المالية	2.2
12	تعريف السياسة المالية	3.2
13	الإطار العام للسياسة المالية	4.2
16	أنواع السياسة المالية	5.2
17	أهداف السياسة المالية	6.2
19	آلية عمل السياسة المالية	7.2

الصفحة	الموضوع	الرقم
21	تعريف التضخم	8.2
22	أنواع التضخم الاقتصادي	9.2
23	أسباب التضخم	10.2
24	نظريات التضخم	11.2
25	قياس التضخم	12.2
26	آثار التضخم	13.2
26	الآثار الاقتصادية للتضخم	1.13.2
28	الآثار الاجتماعية للتضخم	2.13.2
29	طرق علاج مشكلة التضخم	14.2
30	أثر السياسة المالية على التضخم	15.2
32	حالات التضخم في العالم	16.2
36	الدراسات السابقة وملخصها	17.2
36	الدراسات باللغة العربية	1.17.2
43	الدراسات باللغة الانجليزية	2.17.2
47	ملخص الدراسات السابقة	3.17.2
48	الفصل الثالث: السياسة المالية والتضخم في فلسطين	
49	تمهيد	1.3
50	السياسة المالية في فلسطين	2.3
51	تاريخ السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	3.3
51	أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الفلسطيني	4.3
51	أهمية السياسة المالية بفلسطين	5.3
52	أدوات السياسة المالية في فلسطين	6.3
52	النفقات العامة	1.6.3
53	الدين العام الداخلي	2.6.3
56	الإيرادات العامة من عام 1996-2018	3.6.3
59	التضخم في فلسطين	7.3
60	قياس التضخم بفلسطين	8.3
61	معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني من عام 1996-2018	9.3

الصفحة	الموضوع	الرقم
63	اثر السياسة المالية الفلسطينية على معالجة التضخم في فلسطين	10.3
65	الفصل الرابع: النموذج القياسي التحليلي والنتائج العملية	
66	تمهيد	1.4
66	النموذج القياسي	2.4
68	المنهجية النظرية للنموذج القياسي	3.4
68	اختبار جذر الوحدة (Unit root test)	1.3.4
69	اختبار التكامل المشترك - جوهانسون (Johansen co-integration test)	2.3.4
70	نموذج الانحدار ARDL	3.3.4
71	نتائج الدراسة ومناقشتها	4.4
71	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root test)	1.4.4
72	نتائج اختبار التكامل المشترك - جوهانسون (Johansen co-integration test)	2.4.4
73	نتائج نموذج الانحدار ARDL	3.4.4
79	الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار ARDL	4.4.4
82	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
83	النتائج	1.5
85	التوصيات	2.5
87	قائمة المصادر والمراجع	
101	الملاحق	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
54	النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي) من عام 1996-2018 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	جدول (1-3)
57	الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي) من عام 1996-2018 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	جدول (2-3)
61	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية في الاقتصاد الفلسطيني من عام 1996-2018	جدول (3-3)
72	نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) على المستوى وعلى الفروقات الأولى لمتغيرات الدراسة	جدول (1-4)
73	نتائج اختبار التكامل المشترك - جوهانسون (Johansen co-integration test)	جدول (2-4)
76	نتائج نموذج ARDL على المدى القصير	جدول (3-4)
78	نتائج نموذج ARDL Error Correction Regression (ECM)	جدول (4-4)
79	نتائج نموذج ARDL على المدى الطويل	جدول (5-4)

فهرس الاشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
20	السياسة المالية التوسعية	شكل (1)
21	السياسة المالية الانكماشية	شكل (2)
62	معدلات التضخم في فلسطين من عام 1997-2017	شكل (3)

أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين

اعداد

راغب محمد راغب عطاظري

إشراف

د. هيثم عويضة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين خلال الفترة (2000-2018)، وقد استخدم الباحث المنهج التكاملية (وصفي وقياسي) وذلك باستخدام برنامج (EViews) من خلال اختبار تحليل الانحدار للوصول إلى النتائج وتحليلها بشكل تفصيلي. لقد أظهرت النتائج بان هنالك اثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. كما أظهرت ان هناك علاقة بين معدل التضخم، وكل من الإيرادات الضريبية في (الربع الحالي) والاستقرار السياسي في (الربع السابق) عند مستوى 10%، وتبين أيضاً وجود علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين كل من الإيرادات الضريبية في (الربع السابق)، والنفقات التحويلية في (الربع السابق)؛ كما بينت الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد أكثر من 90% من وارداته من إسرائيل وهذا ما يلخص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. مع ضعف قاعدة الإنتاج المحلي الفلسطيني، بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت على خلق توسعها وتطورها عن طريق الإهمال المتعمد للبنية التحتية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وبالنهاية فقد أوصت الدراسة الى ضرورة العمل على تخلص الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من خلال احلال المنتجات الفلسطينية مكان المنتجات الاسرائيلية، وفرض قوانين لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي. ولا بد من الإشارة الى أن دور الإيرادات الضريبية الفلسطينية في تحقيق الأسعار ما زالت ضعيفة ومحدودة. وهذا يتطلب إعادة النظر في مكونات الإيرادات الضريبية وإعادة الهيكلة الخاصة بها، والعمل أيضاً على إصلاح جانب الرقابة الفلسطينية لتوفر معلومات دقيقة من مشتريات ومبيعات للجانب الاسرائيلي، وهذا ما يساهم برفع الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة.

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعد مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها أغلب الشعوب والدول، ولقد حازت على اهتمام الباحثين الاقتصاديين لدراسة أسبابها، وذلك من أجل التوصل لحلول ذات كفاءة وفعالية لعلاج هذه المشكلة، والذي عرفه Schultz بأنه "ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى الخلل الهيكلي الموجود بصفة خاصة في الاقتصاديات المختلفة"، وعرفه Friedman المنتمي إلى مدرسة شيكاغو الاقتصادية بأنه "ظاهرة نقدية تعود إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج"، إلا أن هذه المشكلة نشأت كإحدى العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية. (عازمي، 2008، ص202)

ومن هنا تطرقت المدارس الاقتصادية للتضخم وكيفية ضبطه أو تخفيضه بشكل يتناسب مع وضعية الاقتصاد، ومن هذه المدارس: المدرسة النقدية الكلاسيكية، حيث تطرقت لمشكلة التضخم على أنها زيادة كمية النقود في الاقتصاد مع ثبات حجم الإنتاج مما يترتب عليه ارتفاع معدل الطلب على السلع والخدمات، وعليه ينجم زيادة في مستوى الأسعار. ومن أهم مآخذ النظرية أنها لا تأخذ سعر الفائدة وعلاقته بالنقود، والذي يتأثر ويتحدد بعوامل حقيقية وهي الادخار والاستثمار، ولا تؤثر العوامل النقدية على تحديده. (المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص32-36) كما تطرقت المدرسة النقدية الحديثة (النظرية الكينزية Keynes) لتوضيح مشكلة التضخم بالاختلال بين الطلب والعرض، أي بمعنى وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية. وهنا جاء (Keynes) يرفض العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار التي تمثلها الدراسة الكلاسيكية، وكننتيجة نهائية فإن كنز اهتم بالزيادة الكبيرة والسريعة في دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد. (برهوم، 2009) أما بالنسبة لدور النقود، فإن عرض النقود يتحدد عن طريق السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تحدد ما تراه مناسباً وحسب حاجة الاقتصاد من خلال أدوات

السياسة النقدية وهي: الاحتياطي الإجباري، السوق المفتوحة، معدل الخصم. (المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص41)

ولأهمية مشكلة التضخم على الساحة الاقتصادية، استخدمت الدول العديد من السياسات الاقتصادية من أجل ضبط أو تقليل مستويات التضخم لآثارها الاقتصادية، فمثلاً العراق: كان للسياسة المالية دور فعال في التعامل مع هذه المشكلة، ودول أخرى تنطبق عليها أدوات السياسة النقدية "البنك المركزي" مثل الكويت: حيث اعتبرت المعروض النقدي هو المتغير الذي يحدد المستوى العام للأسعار، وأن سعر صرف الدينار الكويتي هو الذي أثر بدوره في تزايد أسعار الواردات، ومن طرق العلاج المتبعة من قبل البنك المركزي في عام 2007 في الكويت هي سياسة تتمثل بفك ارتباط الدينار الكويتي بسلة العملات الأجنبية. وهناك طرق أخرى جديدة كاستهداف التضخم، بمعنى "تحديد نسبة التضخم خلال فترة زمنية محددة، ولا يجوز أن تقل أو تزيد نسبة التضخم عن هذه النسبة المحددة"، واستخدمت هذه الطريقة في العديد من الدول المتطورة منها نيوزلندا في عام 1990 وكندا 1991 والمملكة المتحدة 1992. (بندر، 2008، ص2-4)

أما الاقتصاد الفلسطيني، كغيره من اقتصاديات الدول النامية والمتطورة، يعاني من مشكلة التضخم، حيث شهدت فلسطين في عام 1997 ظاهرة تضخم بمعدل فاق 7%، كما قدرت في عام 2008 بحوالي 10%، وكذلك عام 2016 تراجعت معدلات التضخم وصولاً لقرابة -0.22%، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات تراكمية منشورة 1996-2018) كما قدرت سلطة النقد أن نسبة التضخم في عام 2017 كانت حوالي 1.3%، وذلك تبعاً لارتفاع تكلفة الواردات بنحو 1.8% وزيادة في المستوى العام للأسعار مقارنة بعام 2016. (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص7) وهذه التذبذبات تعود إلى أسباب يجب التوصل إليها والعمل على إيجاد طرق لعلاجها والحد من وجودها.

2.1 مشكلة الدراسة

تحاول السلطة الفلسطينية ومنذ قدومها الى تحقيق استقرار ونمو اقتصادي، كما وتحاول جاهدا معالجة اي ظواهر اقتصادية اهمها ظاهرة التضخم الاقتصادي، وفي ظل التبعية الاقتصادية للجانب الاسرائيلي والقيود التي تفرضها الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي، وبناءً على ما سبق جاءت هذه الدراسة للتأكد من مدى قدرة ادوات السياسة المالية لمعالجة ظاهرة التضخم الاقتصادي من خلال الاجابة على سؤال الدراسة الرئيسي والذي ينص ما أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في فلسطين؟

كما ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو أثر النفقات الحكومية على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟
2. ما هو أثر الإيرادات العامة "الضرائب" على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟
3. ما مدى نجاح السياسة المالية في الحد من التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية؟

3.1 أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في ما يلي:

- 1.2.1 التعرف على مفهوم السياسة المالية.
- 1.2.2 التعرف على مفهوم التضخم، أنواعه، أسبابه، آثاره، وطرق علاجه.
- 1.2.3 التعرف على أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم.
- 1.2.4 تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني موضحا أسباب نشوء التضخم في فلسطين.

1.2.5 معرفة أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

1.2.6 التوصل إلى النتائج والتوصيات لصانعي القرار.

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي وعدم الاستقرار السياسي والتي تنعكس على فاعلية الأدوات المالية التي يمكن للسلطة استخدامها في توجيه اقتصادها أو معالجة أي مشاكل اقتصادية أبرزها مشكلة التضخم الاقتصادي، وعليه تأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر أدوات السياسة المالية على معالجة ظاهرة التضخم الاقتصادي.

5.1 منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات

1.5.1 منهجية الدراسة

1.1.5.1 المنهج الوصفي

سيتم استخدام المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة، من خلال استخدام الرسوم البيانية والجداول التي تمثل هذا النوع من الدراسات.

2.1.5.1 المنهج التحليلي

سيلجأ الباحث إلى استخدام التحليل الكمي، وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي يعتمد على طريقة (ARDL) باستخدام نموذج الانحدار من خلال البرنامج الإحصائي EViews، وذلك لقياس مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، ولبناء معرفة أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في فلسطين، ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات جدوى لوصف أسباب وآثار وطرق علاج حدوث التضخم.

2.5.1 أساليب جمع البيانات

سيلجأ الباحث لمعالجة الإطار النظري والمنهج التحليلي القياسي في هذا البحث باستخدام البيانات الثانوية والتي تتمثل في كل من الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، كذلك مصادر البيانات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وسلطة النقد والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية المعتمدة عالمياً.

6.1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الفلسطيني ككل: الضفة الغربية وقطاع غزة.

7.1 حدود الدراسة

حدود الدراسة الزمنية: سلسلة زمنية للفترة من الربع الأول لعام 2000 ولغاية الربع الثالث من العام 2018.

8.1 فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها ومن خلال الدراسات السابقة، سيتم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر السياسة المالية في فلسطين على معدلات التضخم، ويتفرع من هذه الفرضية ما يلي:

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الإنفاق العام والتضخم".

الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الإيرادات العامة (الضرائب) والتضخم".

الفرضية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في الاستقرار السياسي والتضخم".

وكل ما سبق من فرضيات ستكون ضمن الفترة الزمنية المشار إليها في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يعتبر التضخم مفهوم اقتصادي يهتم فيه كل من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة لما له من تأثيرات عديدة، وتتعدد أسباب نشوء التضخم، من تضخم بسبب ارتفاع الطلب إلى تضخم بسبب ارتفاع النفقات أو التكاليف، أو تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد إلى تغييرات في الطلب النقدي، أو تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى تمارس من قبل قوى خارجية، وصولاً إلى زيادة الفوائد النقدية. (عبد الفتاح، 2012، ص3)

ويعود على التضخم آثار تعاني منها أغلب اقتصاديات دول العالم (النامي والمتقدم)، (هيتي، 2010، ص3) وتنقسم إلى آثار اقتصادية تتمثل في أثر التضخم على الاسعار، وأثر التضخم على فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، وأثره على ميزان المدفوعات، وتوجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني، وأثر التضخم على أسعار الفائدة، وأثره على المديونية، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والتي تتمثل في إعادة توزيع الدخل، وتفشي الرشوة والفساد الإداري. (قديح، 2015، ص43-47) فالتضخم هو ارتفاع عام في معدلات الأسعار الذي يمكن أن يكون مصدره العرض وارتفاع التكلفة أو الطلب والزيادة في عرض النقد. (خطاب، 2013، ص98)

يحتوي الفصل الثاني على ثلاثة أجزاء مقسمة على النحو التالي: مفهوم السياسة المالية، تعريف السياسة المالية وأدواتها، ومفهوم التضخم وأنواعه وآثاره وطرق علاجه، كما يتناول هذا الفصل بعض أهم حالات التضخم في العالم، والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2.2 مفهوم السياسة المالية

تطورت السياسة المالية مع تطور الفكر المالي بشكل شامل بين الاقتصاديين سواء القدامى أو الحديثين، فشهدت المالية العامة تطوراً كبيراً في الأفكار والأهداف والوسائل تبعاً للتطورات التي تتابعت في المجتمعات، وتطور دور الدولة من حارسة إلى متدخلة، فهذا التطور لم يقتصر على علم المالية فقط، بل انعكس على مفهوم النظام المالي الذي تم نقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة. (مسعود، 2006، ص50)

ويمكن توضيح معنى الحارسة "المحايدة": على أنها الدولة التي تقوم بحماية حدودها الجغرافية، وإدارة جانب الدفاع والأمن والقضاء والتعليم والصحة بصورة أخلاقية غير سلطوية، مع دورها الحيادي من الناحية الاقتصادية. أما الدولة المتدخلة "الكابسة": هي التي تحبس أنفاس أفراد المجتمع بصورتها السلطوية اقتصادياً من خلال التحكم بالنشاطات الاقتصادية التي تسيّر الدورة الاقتصادية. ويعود هدف تدخل الدولة لإصلاح الفكر الاقتصادي الرأسمالي (النقليدي) الذي جاء عاجزاً لاستمرار دور الدولة بالحارسة في أواخر العشرينيات عند حدوث أزمة الكساد الكبير عام 1929. (طه، 2016، ص1-4) (أبو زعيتر، 2012، ص16).

وسيتطرق الباحث إلى تطور السياسة المالية على مر العصور:

أولاً: السياسة المالية في العصور القديمة: بدأ ظهور السياسة المالية في العصور القديمة، ومالية الدولة كانت مرتبطة بمالية الحاكم، وله حق كامل بالتصرف، وليس هناك أي رقابة عليه من أي شخص، والسبب في ذلك يعود إلى تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور، وذلك لعدم اكتراث المفكرين بالعنصر المادي في العصور القديمة بشكل عام، بالإضافة إلى سيطرة الدولة بشكل كامل. (الطواي، 2007، ص8)

ثانياً: السياسة المالية في العصور الوسطى: وتميزت هذه الفترة بأنها واجهت ركود فكري واقتصادي، كما تميزت بسيطرة الكنيسة على حياة المواطنين المدنية والاقتصادية، وقد ظهر

فلاسفة اهتموا بدراسة الفلسفة اليونانية القديمة والتعليق على كتابات أرسطو وأفلاطون إضافة آرائهم الخاصة. ومن أهم الأمور التي جاء بها هؤلاء الفلاسفة: (عبد العظيم، 2007، ص190)

أ- أهمية تدخل الحكومة لأجل تنظيم استغلال الأشخاص لأموالهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام.

ب- للدولة حق في مراقبة الأسعار ووضع درجات دنيا وقصى لها.

ت- موافقة رجال الدين والنبلاء وعامة الشعب على فرض الضرائب ومعرفة قيمتها.

ث- ضرورة اتصاف الضريبة بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهي نفس الصفات التي أشار إليها (آدم سميث) فيما بعد.

ثالثاً: السياسة المالية في العصر الحديث: وانقسمت إلى ثلاثة أقسام: السياسة المالية عند التجاريين، السياسة المالية عند الطبيعيين، والسياسة المالية في الفكر التقليدي.

أ- السياسة المالية عند التجاريين: تدخلت الدولة بالنشاط الاقتصادي من خلال: فرض الرسوم الجمركية على الواردات، وتخفيض الرسوم على المواد الأولية، وتحديد الأجور والأسعار، ودعم الصادرات، ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة، وتشجيع الهجرة، وإقامة الأساطيل الضخمة لتتمكن من نقل منتجاتها إلى الأسواق في الخارج. (الجمال، 2006، ص51)

ب- السياسة المالية عند الطبيعيين: ظهرت الأفكار الاقتصادية في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا، حيث أنشأ الطبيعيون مذهبهم على أساس مبدأ "القانون الطبيعي" القائم على ما يلي: (الجمال، 2006، ص52)

- تشجيع فكرة الملكية بأشكالها المختلفة.

- تدخل الدولة فقط بأمور معينة مثل توفير الحماية والأمن وإنشاء الطرق.

- الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية.
- اعتبار الدافع الذاتي هو عامل المصلحة، وهو الدافع الوحيد للتقدم مع عدم تعارضه مع المصالح الأخرى.

ج- **السياسة المالية في الفكر التقليدي:** اعتمدت السياسة المالية على العديد من المبادئ التي استندت على مبادئ وأفكار رواد الفكر التقليدي من أمثال ديفيد ريكاردو، وجون ستوربات ميل، وألفريد مارشل، ومن هذه المبادئ تعادل الاستثمار والادخار من خلال التغيرات في سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل، أما في قانون ساي "كل عرض يخلق الطلب عليه"، أي أن زيادة الإنتاج يقابلها زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة على الطلب. (الكفراوي، 1997، ص152)

ح- **السياسة المالية عند العرب والمسلمين:** كان ما يسمى بيت المال وهي المؤسسة التي تشرف على إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى مواردها المالية ذات الشخصية المعنوية المستقلة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما وصب الاهتمام على تعيين من يتولى بجمع الصدقات والجزية والأموال العامة المستحقة، وحفظها وإحصاءها، وصرفها في إشباع حاجات ومتطلبات الأمة، على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً، فضلاً على انه جهاز مستقل من أجهزة الدولة تابع للخليفة. (حزب التحرير، 2005، ص135)

3.2 تعريف السياسة المالية

السياسة المالية "هي أداة من أدوات الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لها، أي هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة علاوة على القروض العامة، لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب

بين طبقات المجتمع والنقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروة". (جدعة، 2011، ص11)

السياسة المالية هي "استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي". ويمكن النظر للسياسة المالية "كبرنامج تخطيطه وتتفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع". (الكفراوي، 1984، ص171)

أشار (Obstfeld & etal, 2009) إلى أن السياسات المالية هي السياسات المتعلقة بالتنظيم والإشراف والرقابة على الأنظمة المالية وأنظمة الدفع، بما في ذلك الأسواق والمؤسسات، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وكفاءة السوق وحماية أصول العميل وحماية المستهلك.

وتعرف السياسة المالية أيضاً بأنها استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية (الضرائب أساساً) والنفقات (الإنفاق) للتأثير على الاقتصاد. وفقاً لاقتصاديات كنز، عندما تغير الحكومة مستويات الضرائب والإنفاق الحكومي، فإنها تؤثر على الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي، وغالباً ما تستخدم السياسة المالية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على مدار دورة الأعمال. (Hossain&Chowdhury, 2003)

4.2 الإطار العام للسياسة المالية

تعتبر الموازنة العامة للدولة على أنها أداة من أدوات السياسة المالية القادرة على رسم وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وعرفت على أنها خطة مالية لسنة مقبلة، بحيث تتضمن بيان تقديري للإيرادات والنفقات والتي تعكس سياسة ومتطلبات الدولة. أما النتائج الاحتمالية للموازنة العامة: (الوادي، 2009، ص28-29)

- 1) وجود فائض في الموازنة: هو انعكاس لوجود زيادة في الإيرادات عن النفقات.
- 2) وجود عجز في الموازنة: هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات.
- 3) وجود توازن في الموازنة: يقصد بالتوازن أنه لا يوجد زيادة للإيرادات على النفقات أو العكس.

وتؤثر الدولة في الاقتصاد القومي باستخدام أدوات السياسة المالية التي تتكون من الإيرادات العامة والنفقات العامة، لمواجهة المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد، وتتمثل فيما يأتي:

أولاً: الإيرادات العامة للدولة

بعد تحول الدولة وتدخلها بالنشاط الاقتصادي، وزيادة التزاماتها في تقديم الخدمات العامة، ارتكزت كامل الجهود في جمع الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة لتلبية الالتزامات المفروضة عليها. ويمكن استعراض مصادر الإيرادات على النحو التالي: (الوادي، 2009، ص66-67)

- 1- الإيرادات الضريبية: يتمثل هذا النوع بالضرائب المفروضة على الدخل والأرباح والضرائب الجمركية، وضرائب الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى ضريبة المبيعات و ضريبة المغادرين وتذاكر السفر.
- 2- الإيرادات غير ضريبية: تتكون هذه الإيرادات المفروضة على شكل رسوم و رخص وإيرادات ضريبة البريد والهاتف والفوائد والأرباح.
- 3- الإيرادات من أقساط القروض المستوردة: ويتمثل هذا النوع من الإيرادات العائد على الحكومة من أقساط القروض التي منحت للمؤسسات والهيئات المحلية العامة كالبلديات.
- 4- القروض: يعتبر هذا النوع من الإيرادات الاستثنائية التي تلجأ إليها الحكومة لتمويل مشاريع إنتاجية، إلى جانب مساهمتها في تحسين التنمية الاقتصادية، كما هو الحال في بعض الدول

النامية، أو لمواجهة آثار ظروف استثنائية كما في حالة زيادة الدين العام للحكومة. ويقسم القرض هنا الى اجباري أو اختياري بشكل يتناسب مع الغرض المراد تحقيقه.

ثانياً: النفقات العامة للدولة

الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية التي تؤثر في الطلب الكلي، وعلى مستوى الاستخدام، والدخل القومي، وتحسين التنمية الاقتصادية، ومساهمة الإنفاق العام في استخدام الموارد غير الفعالة من خلال مشاريع البنية التحتية، مما يسهم في تحفيز قطاع الأعمال بالقيام بمبادرات استثمارية لاستفادتها من الخدمات التي تقدمها هذه المشروعات، لتسهيل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق. وينقسم الإنفاق العام الى قسمين رئيسيين هما: (الوادي، 2009، ص447-451)

1- **النفقات الجارية:** تُمَثِّل هذه النفقات الضرورية التزاما على الدولة يجب الوفاء به بصورة متناسقة، لتسيير عمل الحكومة والحصول على النمو والتطور الاقتصادي، وتشتمل هذه النفقات على: (رجب، 2011، ص23-28)

- نفقات الأجور والرواتب: هي احدى النفقات الجارية اللازمة لدفع رواتب الموظفين.
- النفقات التشغيلية: وهي النفقات التي تعود على الدولة بالمقابل كالمسح والخدمات العامة.
- النفقات التحويلية: ما تنفقه الدولة من أموال دون ان يُنظر لها بالمقابل، وتشمل التقاعد والتعويضات والبعثات العلمية والضمان الاجتماعي ونفقات أخرى.

2- **النفقات الرأسمالية:** هذه النفقات تعود على الحكومة بزيادة الناتج القومي الذي يساهم في تنشيط الاقتصاد. ويقسم هذا النوع من النفقات الى مجموعتين: (الوادي، 2009، ص65-

(66)

- **النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات:** هذه النفقات تمول من فائض الموازنة الجارية والإيرادات الرأسمالية الأخرى.

- النفقات الرأسمالية الممولة من القروض والمنح الفنية: هذه النفقات تمول من مصادر القروض والمنح والإعانات، وتسجل ضمن النفقات المخصصة للمشاريع الرأسمالية.

5.2 أنواع السياسة المالية

تقسم السياسة المالية إلى نوعين: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز، والسياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض، وهي كالتالي:

أولاً: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: ويتمثل ذلك من خلال ما يلي: (سعاد، 2011، ص15)

أ- **التوسع في النفقات العامة:** زيادة إنفاق الدولة على الأعمال الخدمية والمشاريع العامة، وزيادتها للنفقات التحويلية مثل زيادة المساعدات لذوي الدخل المحدود أو للعاطلين عن العمل أو الأطفال، وتتخذ هذه المساعدات شكلين مساعدات نقدية أو عينية، وهذا النوع من المساعدات يزيد من قدرة الأفراد على الإنفاق، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة عدد العمال.

ب- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** في سداد جزء من القروض العامة: إن قيام الدولة بسداد القروض المستحقة قبل موعدها يسهم في دفع القوة الشرائية إلى الأمام، من خلال إحلال النقود محل الأوراق المالية في البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها وقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ت- **تخفيض الإيرادات الضريبية:** الهدف من تخفيض الإيرادات الضريبية هو زيادة صافي الدخل الفردي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ثانياً: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية، منها:

- **زيادة الإيرادات الضريبية:** يستخدم هذا الأسلوب في حالة التضخم الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي تقليل الاستهلاك.

- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تصدر الحكومة أوراق مالية وتبيعها للأفراد، ويكون ذلك الاقتراض إما اختيارياً أو إجبارياً.

6.2 أهداف السياسة المالية

هناك اختلاف وتفاوت في أهمية الأهداف المراد تحقيقها في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً عنها في الدول النامية، وذلك بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن أهداف السياسة المالية تتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وتحقيق مستوى التشغيل الكامل، وتحقيق النمو الاقتصادي، وهي كالاتي: (الخيكاني، 2017، ص25) (الفار، 2007، ص152) (فوزي، 1985، ص55) (فضل الله، 2016، ص255) (عبد الحميد، 2005، ص42) (سعاد، 2011، ص21)

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية (Economical

Efficiency): ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية التي يمتلكها أفراد المجتمع وتوظيفها بكفاءة صورة ممكنة، والمحافظة على توزيع الدخل والثروة داخل المجتمعات، واستخدام موارد الدولة على أكمل وجه، فمثلاً ضرورة أن يتميز النظام الضريبي بالصفة التي تجعله ملائماً لحاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والإنتاجية، وفي نفس الوقت يلائم مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواقيت التحصيل، واستغلال الموارد الطبيعية، وتشجيع المشاريع والأفراد على الاستثمار فيها، فمن خلال السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال الموارد عن طريق الإعفاءات الضريبية سواء بالتخفيض أو التدرج، ويمكن للسياسة المالية أن تستخدم إحدى أدواتها والتي تتمثل في الإنفاق العام من خلال تقديم مساعدات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية، وإتاحة فرص عمل جديدة، واستخدام القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة وعلى مراحل طويلة.

2. تحقيق الاستقرار في الأسعار (Realization of price Stability): من خلال الحد من

التقلبات في مستويات الأسعار التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وضمان المستوى الأمثل

من السيولة المالية، وتجنب خطر التوقف عن الدفع، وبالتالي القدرة على مواجهة أي استحقاقات مالية، وتحقيق عائد كبير عن طريق تدني تكاليف الاقتراض والأموال الخاصة، والتوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة)، كما يبين الاستقرار في الأسعار مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

3. تحقيق مستوى التشغيل الكامل (Realization of full employment): أي تحقيق

التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتوافرة، وهذا الاهتمام بدأ بعد أزمة الكساد العظيم، لذلك أصبح للسياسة المالية دور فعال في تفادي مشكلة البطالة، بزيادة النفقات الحكومية أو تقليل الضرائب، وتحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج. ويعتبر التوظيف الكامل أحد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية وركيزة أساسية لنجاحها، أي توظيف كامل عوامل الإنتاج، منها الموارد البشرية التي تعد من العوامل المهمة المحددة لمستويات المعيشة في المجتمعات المتقدمة، بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانيات المتاحة داخل المجتمع.

4. تحقيق النمو الاقتصادي (Realization of economic growth): وهذا يتم بتدخل

الدولة للتوسع في قدراتها الإنتاجية، حيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية، والنهوض في المستويات الإنتاجية، وتحقيق أكبر إنتاج ممكن من خلال التوازن ما بين القطاعين الاقتصاديين العام والخاص، واستخدام قدراتها الإنتاجية في تحسين مستويات رفاهية المجتمع من خلال الوصول إلى الموازنة الاجتماعية، والوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل عن طريق تحقيق الموازنة بين نشاط القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاج عن طريق النفقات العامة أو الإنفاق العام، حيث يتم تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة، عن طريق تقديم الإعانات للمشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تهدف لزيادة الإنتاج.

7.2 آلية عمل السياسة المالية

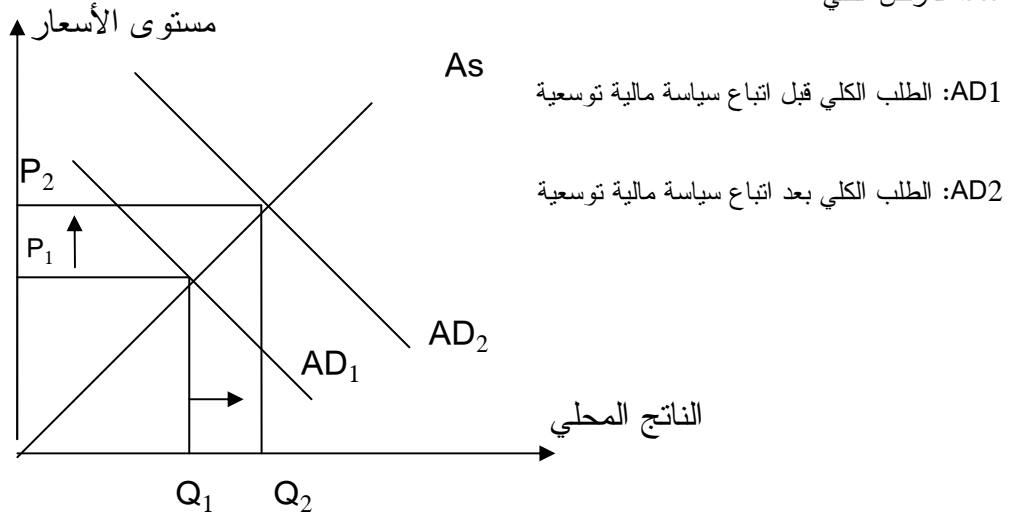
تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية، وتتجلى آلية عملها في: (خالد، 2002، ص 327)

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وبالتالي عدم القدرة على تصريف المنتجات، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتدني وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بمختلف أنواعها، وبهذه الحالة تلجأ الدولة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية من خلال: (الأشقر، 2002، ص 189)

1. **زيادة مستويات الإنفاق العام:** زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، أو زيادة الدخل الذي يحصل عليه الأفراد، لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة دخل للأفراد. فزيادة دخل الفرد يؤدي إلى زيادة الطلب، وبالتالي زيادة إنتاج المؤسسات، مما يتطلب أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف، الأمر الذي يؤدي إلى علاج البطالة والكساد.

2. **تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام:** أو تقديم إعفاء ضريبي للمواطنين مما يساهم في زيادة الدخل المتاح للإنفاق، لأن الضرائب التي كانت تفرض على المواطنين بمقدار معين قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبذلك أصبحت قليلة، وقد أدى ذلك إلى زيادة الدخل المتاح المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، ومنها زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستثمار والاستهلاك، وقد تستخدم الحكومة الاثنين معاً.

AS: العرض الكلي



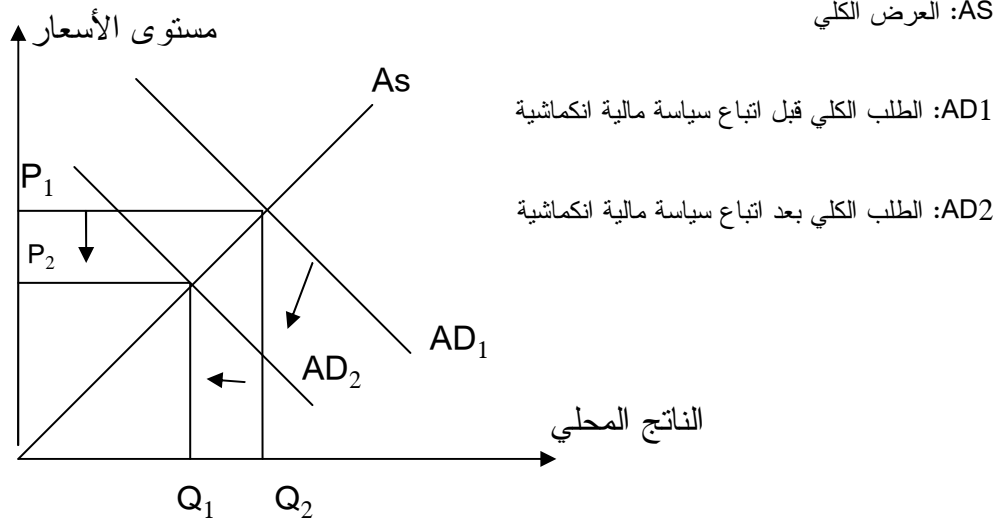
شكل (1) السياسة المالية التوسعية

المصدر: الزعبي، هيثم، أبو الزيت، حسن، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص205.

يتم معالجة الكساد الاقتصادي من خلال السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب أو بالائتئين معاً.

ثانياً: حالة التضخم الاقتصادي: وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهنا يتمثل دور السياسة المالية في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية؛ من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على: (الأشقر، 2002، ص189)

1. تخفيض مستوى الإنفاق العام: استخدام آلية المضاعفة بتخفيض حجم الاستهلاك الذي يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الأسعار.
2. رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي تخفيض الطلب، ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
3. المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب.



شكل (2) السياسة المالية الانكماشية

المصدر: الزعبي، هيثم، أبو الزيت، حسن، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص206.

في حالة التضخم الاقتصادي يتم تخفيض مستويات الإنفاق العام ورفع مستوى الضرائب، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الأسعار.

8.2 تعريف التضخم

التضخم هو "الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، إذ تنجم هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية ونمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق". (البصري، 2006، ص9-11)

"وهو ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو وجود فائض في الطلب الكلي، وقد يأتي تحت تأثير دفع الأرباح أو دفع الأجور، ويمكن أن يكون تضخماً جزئياً أو كلياً، وتشكل التوقعات التضخمية إحدى العوامل المساعدة في تغذية حالة الارتفاع في معدلات التضخم". (الربيعي، 2006، ص33)

كما يمكن تعريف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار بشكل عام خلال فترة زمنية معينة. فمثلاً إذا كان معدل التضخم السنوي 3%، فإن هذا يعني أن متوسط السعر قد ارتفع بنسبة 3% خلال السنة المحددة". (Aubrey,2015, p13)

وفي تعريف آخر، فإن التضخم عبارة عن "الزيادة في كمية النقود المتداولة لدرجة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ثبات مستوى الدخل، مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد". (قديح، 2015، ص32)

كما عُرِف أيضاً بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عن المعروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة". (عبد الرحمن، 1999، ص145)

وفي التعريف الأكثر دقة للتضخم فهو "حالة من الزيادة المستمرة في مستوى السعر العام في الاقتصاد، والذي يعني زيادة في تكاليف المعيشة مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات". (Siegl, 2009, p3)

أما (Sen, V. & Solanki, 2015, p7) فقد عرّفوا التضخم الاقتصادي بأنه "الارتفاع طويل الأجل في أسعار السلع والخدمات بسبب انخفاض قيمة العملة. ويقاس التضخم مدى التكلفة التي أصبحت عليها مجموعة من السلع والخدمات خلال فترة معينة، وعادة ما تكون سنة".

كما عرّف (Novales, A. Fernandez, E. & Ruiz, 2008, p415) التضخم الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة من الزمن. فعندما يرتفع مستوى السعر، فإن كل وحدة من العملة تشتري عددًا أقل من السلع والخدمات؛ وبالتالي، يعكس التضخم انخفاضاً في القوة الشرائية لكل وحدة من النقود، أي خسارة في القيمة الحقيقية في وسط الصرف ووحدة الحساب داخل الاقتصاد". (Sen, 2015, p7)

9.2 أنواع التضخم الاقتصادي

يقسم التضخم إلى مجموعة أنواع بناءً على معيار حدة الضغط التضخمي، وهي كالتالي: (المعموري، 2014، ص168) (رجب، 2011، ص7) (قديح، 2015، ص35).

1. التضخم الأصيل "مكون من خانة واحدة": هذا النوع من التضخم يحدث عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج، مما تتعكس آثاره على ارتفاع الأسعار.
2. التضخم الزاحف "مكون من خانة واحدة": يتصف هذا النوع من التضخم بالارتفاع البطيء في الأسعار، ويحدث عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج مستقر، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتستغرق فترة زمنية طويلة، وقد يرتفع مستوى الأسعار بشكل طبيعي من 3% إلى 10%.
3. التضخم المكبوت أو المتوسط "مكون من خانتين": يحدث هذا النوع نتيجة عدم وجود إنتاج يقابل الطلب، فيعود على ذلك بعدم مقدرة الفرد بأن يحصل على السلع الأساسية كزيت الخبز أو اللحم مما ينتج عنه طوابير أمام المتاجر مع ثبات الأسعار، وما ظهر إلا في الأنظمة الاقتصادية المركزي كدول أوروبا الشرقية، ويمكن الحد منه بإتباع سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون إنفاق كلي أو ارتفاع في الأسعار.
4. التضخم المفرط أو الجامح "مكون من ثلاث حتى أربع خانات": يعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد المحلي، ويتمثل ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية، يترافق معها سرعة ملحوظة في تداول النقد في السوق، ومن الدول التي عانت من التضخم الجامح ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

10.2 أسباب التضخم

يصنف الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية: (خصاونة وآخرون، 2015، ص 294-297) (عبد ربه، 2013، ص 176)

أولاً: **التضخم الناشئ عن الطلب**: هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة زيادة حجم الطلب النقدي والذي يرافقه عرض ثابت من السلع والخدمات، أي أن ارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما يحدث نتيجة تأخر العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي وعند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وفي حالة

التشغيل الكامل فإن أي زيادة بالطلب الكلي أو الإنفاق النقدي الكلي (C+I+G+X-M) لقطاعات المستهلكين والمستثمرين في المجتمع لا يرافقها زيادة مماثلة في الإنتاج أو العرض الكلي من السلع والخدمات، مما يسهم بزيادة مستويات الأسعار.

ثانياً: التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، والناجم عن رفع أجور العاملين من قبل إدارة الشركات، خاصة العاملين في مواقع إنتاجية والتي تأتي بسبب مطالبة العاملين برفع أجورهم، إضافة إلى ميل المستويات العامة للأسعار كلما ارتفعت تكاليف الإنتاج في فترات زمنية محددة، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها والعكس صحيح، وترتفع التكلفة الإنتاجية نتيجة لأسباب عديدة مثل ارتفاع أجره العمال بمعدل يفوق الزيادة في إنتاجيتهم، ففي هذه الحالة يقوم المنتجون بزيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الأجور، وبدورها تطالب نقابات العمال بزيادة الأجور لمقابلة الزيادة في الأسعار، وهكذا تتوالى الزيادات في الأجور والأسعار محدثاً ما يعرف بالتضخم.

ثالثاً: التضخم المستورد: التضخم المستورد ينشأ نتيجة عوامل خارجية تتمثل باعتماد الدول النامية على الدول الصناعية الرأسمالية في تلبية قسم كبير من احتياجاتها من السلع المصنعة الاستهلاكية والإنتاجية، لذلك ينتقل التضخم من الدول الصناعية الرأسمالية إلى البلدان النامية من خلال ارتفاع أسعار الواردات، وهذا التضخم ينشأ أيضاً عن ممارسة حصار اقتصادي من دولة تجاه دول أخرى، ويمارس من قبل بعض القوى الخارجية، كما حصل في إيران وكوريا الشمالية بسبب برامجها النووية، وفي سوريا بسبب الحرب الأهلية، وعليه ينعدم الاستيراد والتصدير في هذه الحالات (أي حالات الحصار الكلي)، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات مرتفعة.

11.2 نظريات التضخم

يمكن تلخيص الفكر الاقتصادي لنظريات التضخم بمدرستين: (أبو رمضان، 2016،

ص 20-21) (قديح، 2015، ص 27-29)

1. المدرسة النقدية للتضخم (النظرية النقدية الكلاسيكية): اعتمدت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على النظرية الكمية للنقود وتعتبر أولى النظريات المفسرة لارتفاع الأسعار وتقلباته، وأشارت إلى أنه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت، فإن زيادة النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار؛ أي أنه عندما يتساوى سوق النقد مع سوق السلع، فإن زيادة العرض في سوق النقد تؤدي إلى زيادة الطلب في سوق السلع، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويمكن توضيح ما سبق من خلال صياغة المعادلة الكلاسيكية للاقتصادي الأمريكي فيشر، وفق الصورة التالية: $M*V=P*T$

حيث أن: M كمية النقود المعروضة، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، T حجم المعاملات الاقتصادية.

2. المدرسة العينية للتضخم (النظرية الكنزوية الحديثة): ترى هذه المدرسة أن الارتفاع بمعدل التضخم لا يرجع إلى عوامل نقدية بقدر ما يرجع إلى عوامل هيكلية متعلقة في تحديد مستوى الدخل الانتاجي القومي، وذلك بوصول الاقتصاد المتقدم لمرحلة التشغيل الكامل، واتسام اقتصاديات النماء بالجمود في البنين الإنتاجي وعدم مرونته وعدم استجابته في استيعاب الحقن النقدي المتزايد.

12.2 قياس التضخم

يتم قياس التضخم من خلال استخدام مخفض الناتج المحلي، والذي يعتبر من الأرقام القياسية المهمة، كونه يقيس التغييرات في أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو رأسمالية، ونظراً لتدني توافر إحصاءات بشكل دوري عن مخفض الناتج القومي، يتم قياس معدل التضخم من خلال استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يقيس مستوى الأسعار لمجموعات السلع والخدمات الاستهلاكية والمشتراة من قبل غالبية المستهلكين في المجتمع في فترة زمنية محددة، ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستوى الأسعار لكل من السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة. (خصاونة وآخرون، 2015، ص 293)

13.2 آثار التضخم

تنقسم آثار التضخم إلى قسمين آثار اقتصادية، وآثار اجتماعية:

1.13.2 الآثار الاقتصادية للتضخم

تتضمن أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي:

1. **فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:** يؤدي الارتفاع المتواصل في الأسعار إلى فقد النقود جزء من القوة الشرائية، وهذا ينعكس على الأفراد في إضعاف ثقتهم بوحدة العملة الوطنية. وفقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، (الروبي، 1984، ص337) والذي يؤدي إلى زيادة الميل نحو الاستهلاك وإضعاف قدرة الأفراد على الادخار أي انخفاض الميل للادخار، فيتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة الإضافية من النقود الزائدة عن حاجتهم من الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية قيمتها مستقرة، أو شراء سلع معمرة، أو استخدامها للمضاربة بشراء الأراضي والعقارات، وذلك لأجل استفادتهم من الأرصدة النقدية التي لديهم، قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. (إسماعيل، وحربي، 1999م، ص154)
2. **اختلال سعر الصرف:** ارتفاع التضخم يؤثر بشكل سلبي على قيمة العملة وسعر صرفها مقارنةً بالعملات الأجنبية الأخرى، مما يعود على ذلك في حالات تبادل العملات إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويؤثر ذلك بارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، (إسماعيل، وحربي، 1999م، ص344-346) مما يعمل على تقليل القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المستوردة لانخفاض سعرها مقارنة بأسعار السلع المحلية، فزيادة الواردات مع انخفاض حجم الصادرات يتسبب بتحقيق عجز في الميزان التجاري، ويؤدي إلى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وميزان المدفوعات يزداد تأثره عند قيام الحكومة بوضع قوانين تمنع تسرب المزيد من القوة الشرائية، وذلك بوضع ضوابط تسهم بالحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وارتفاع في مستويات

الأسعار للسلع المحلية بشكل متواصل، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها.
(الروبي، 1984، 345-346)

3. **توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:** الهدف الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك باستخدام الطاقات الإنتاجية بشكل جيد، لأجل توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. فالحكومة تعمل على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية بهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات؛ لأجل تحقيق زيادة في معدلات إنتاج تلك الاستثمارات، والتضخم يقف دون تحقيق ذلك، فزيادة الطلب الكلي على السلع الأساسية الاستهلاكية يسهم بارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة لمنتجها، ولذلك فإن الأشخاص الذين يمتلكون رؤوس الأموال يتجهون للاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحاً مرتفعة. (زكي، 1980، ص 554-555)

4. **حدوث حالة من الارتباط في تنفيذ مشروعات التنمية:** الضغوط التضخمية لها تأثير كبير على القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والسلطات الحكومية، في وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشاريع الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالارتفاع في مستويات الأسعار المحلية يؤدي إلى صعوبة في تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ بسبب التغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تسهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشاريع الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات. (البكري، 2002، ص 206)

ومن آثار التضخم الاقتصادية ما يلي: (علاوي، 2016، ص 436)

1. تأثير التضخم على الدخل: التضخم يؤثر بشكل سلبي على بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فالذي يتضرر من ارتفاع الأسعار أصحاب الدخل الثابتة، وذلك لانخفاض

القيمة الحقيقية للدخل، ومن ثم التأثير على حجم الإشباع لديهم، بينما يستفيد رجال الأعمال والمنتجون من التضخم نتيجة لارتفاع أرباحهم التي تتجم عن ارتفاع الأسعار.

2. آثار التضخم على الاستهلاك والادخار: الادخار يعتمد على الدخل الحقيقي للفرد، فكما ارتفع الدخل الحقيقي كلما زاد الميل للادخار، فزيادة الدخل تسهم بحصول الأفراد على كمية كبيرة من السلع والخدمات، يقابلها تخلي الأفراد عن جزء محدود من الدخل، فهذا الجزء يعتبر فائض يوجه للادخار، وفي حالة التضخم ينخفض الدخل الحقيقي نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويؤثر على الاستهلاك بتوجيه الجزء الأكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك، ويقلل الادخار.

3. تأثير التضخم على سعر الصرف: التضخم يؤثر بشكل سلبي على قيمة العملة الوطنية، فالدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تكون منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مقارنةً بمنتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك يزيد استيرادها وتقل صادراتها، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه.

2.13.2 الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

أولاً: إعادة توزيع الدخل واحتدام التمايز بين الطبقات: تعتبر دخول أفراد المجتمع بكافة فئاته هي الأكثر تأثراً نتيجة للضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقي لفئة محدودة في المجتمع تتمثل بفئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والتي تنتج عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغييرات المستمرة في أسعارها. ولكن الفئة الثانية من المجتمع والتي تتمثل في أصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير هي من تتأثر بالارتفاع المستمر بالأسعار، حيث تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

فالتضخم يسهم في زيادة ثروة فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نتيجة لارتفاع العائد النقدي الذي يحصلون عليه، بينما يزيد من معاناة الفئة الثانية وذلك لانخفاض الدخل النقدي الحقيقي الذي يتقاضونه، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع. (إسماعيل، وحربي، 1999م، ص155)

ثانياً: **تفشي الرشوة والفساد الإداري**: هنالك العديد من الظواهر السلبية التي يمكن أن تحدث بالمجتمع نتيجة زيادة معدلات التضخم، منها تفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري، إذ يلجأ أصحاب الدخل الثابتة بتقديم الخدمات المشروعة والغير مشروعة مقابل الحصول على مبلغ مادي، وذلك من أجل تعويض الانخفاض في مستوى الدخل النقدي الحقيقي. (الجلال، 2006، ص36)

14.2 طرق علاج مشكلة التضخم

علاج مشكلة التضخم يتمثل بدراسة أسبابه كنتيجة للتخلص منه ومن حدة آثاره على بعض الفئات والأشخاص الاقتصاديين الذين يتأثرون به بشكل سلبي، وعلاج التضخم يتم بترشيد الاقتصاد من سياسة نقدية ومالية تسمح بحدوث التضخم بحدوده الدنيا، وتختلف الأساليب والسياسات التي يتم استخدامها لمعالجة ظاهرة التضخم تبعاً لنوع التضخم والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه، فبعض الاقتصاديين كأمثال عالم الاقتصاد جون كينز فسر وجود التضخم نتيجة الزيادة في مستويات الدخل التي تدفع بالفرد إلى الزيادة في الاستهلاك والانفاق على السلع والخدمات، مما يترتب على ذلك زيادة في النشاط الاقتصادي. فيمكن علاج مشكلة التضخم من قبل الدولة باستخدام السياسة المالية التي لها دور في مواجهة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض الطلب الكلي وذلك باستخدام بعض الأدوات المتاحة مثل زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق العام، من خلال إعادة توزيع الضرائب، وإعادة توزيع النفقات. (النمروطي، 2016، ص30) (قديح، 2015، ص29-32)

15.2 أثر السياسة المالية على التضخم

تستخدم السياسة المالية في أوقات التضخم كما تستخدم في أوقات الكساد، حيث تلجأ الدولة من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي، عن طريق ضغط حجم الانفاق وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وهذا يتم بصورة مباشرة من خلال تحقيق حجم الانفاق الكلي، وبصورة غير مباشرة باستعمال الضرائب سواء بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو بفرض ضرائب جديدة، ومن بين الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية في ضبط التضخم، السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام وكذلك القرض الحكومي: (علاوي، 2016، ص447) (فاطمة، 2015، ص53-55)

1. دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم: الضريبة من الوسائل المستخدمة لمعالجة التضخم كونها تسهم بتقليل السيولة النقدية لدى الأفراد من خلال التحويلات في دخولهم، أو من خلال زيادة الأسعار والتقليل من التباعد بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية، لذا فإن استخدام السياسة الضريبية في ضبط التضخم بشكل خاص ينبغي فيه مراعاة قيود العبء الضريبي، فتقوم الدولة برفع قيمة الضريبة في حالة التضخم من أجل امتصاص أكبر قوة شرائية ممكنة، كما أن تفعيل الإيرادات الضريبية له دور هام في امتصاص القوة الشرائية من ذوي الدخل المرتفعة؛ للتخفيف من آثار التضخم والتقليل من الفوارق في الدخل بين أفراد المجتمع، واعتمادها كمصدر تمويل للحكومة، ومن أجل زيادة فعاليتها يجب اتخاذ العديد من الإجراءات منها: محاربة التهرب الضريبي للقضاء على الفساد الإداري، وزيادة الوعي الضريبي من خلال وسائل الإعلام. فالضرائب تعتبر من أدوات السياسة المالية الفعالة التي يتم استخدامها في علاج التضخم الاقتصادي، فالتضخم ينتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة أكبر من العرض، وذلك لتوصل الاقتصاد إلى مستويات التشغيل الكامل، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، فكل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مماثلة في إنتاج السلع والخدمات. لهذا فإن الدولة تلجأ إلى تغيير الزيادة في حجم الطلب بفرض ضرائب جديدة أو الزيادة في معدل الضريبة، بهدف امتصاص القوة الشرائية

الزائدة لدى الأفراد. فالدولة تستخدم الضرائب بفئتيها المباشرة وغير المباشرة، فالضرائب المباشرة تتمثل برفع الضريبة على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التقليل من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية. أما الضرائب غير المباشرة فيتمثل دورها في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب عالية على السلع والخدمات غير الهامة أو غير الضرورية. (طه، 2003، ص30)

2. دور الانفاق العام في ضبط التضخم: يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في الحد من التضخم، ولتفعيلها لا بد من البدء بمواجهة الاختلال بالهيكل الإنتاجي بوضع أعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية للقطاعين الزراعي والصناعي بما يكفل تحقيق انخفاض ملموس في معدلات التضخم، وتخفيض النفقات الاستهلاكية التي تشكل الجزء الأكبر من حجم الانفاق العام، وتقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة على موازنة الدولة والتي تعتبر عبء على موازنة الدولة، والعمل على زيادة النفقات المخصصة لإقامة البنى التحتية من طرق وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء والماء وما إلى ذلك، حيث يترتب على هذه النفقات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، فتتحقق هذه النفقات وفورات خارجية تجعل الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصادياً، من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج في المشروعات الاقتصادية. ويتمثل الهدف الأساسي لسياسة الانفاق العام في تخفيض مستوى الطلب الكلي، وتخفيض قدرة الأفراد الشرائية، من خلال استخدام أحد أدواتها، وفي هذه الحالة يتم استخدام سياسة مالية انكماشية، لتخفيض مستويات الانفاق العام والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض مستوى الاستهلاك، باستخدام تأثير آلية المضاعف، فبواسطتها يتم تخفيض حجم الطلب الكلي، أو من خلال يتم رفع مستويات الضريبة، وهو ما يؤثر في القدرة الشرائية للأفراد، ويؤدي إلى تخفيض الانفاق الكلي، أو يتم اللجوء إلى تخفيض الانفاق العام من أجل خفض نسب الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب من ناحية ورفع الضرائب من ناحية أخرى، وبالتالي خفض القدرة الشرائية، وخفض الطلب الكلي. (رددوري، 2014، ص19)

3. أثر القرض الحكومي وسداده: إن القرض الحكومي وتسديده لا يشكل في حد ذاته أداة تثبيت مستقلة عن أدوات الضرائب والانفاق، لكن هو نتيجة لمدى استخدام هذه الأدوات، ويمكن لأنواع الاقتراض ومصادر الأموال التي يتم استغلالها معالجتها بشكل مستقل للتأثير على حجم الطلب. وبالمثل فإن قرار سداد الدين أو عدم سداده من الفائض الجاري يؤثر في ضبط التضخم، ويتم علاج التضخم بإصدار سندات طويلة الأجل بأسعار فائدة قليلة، وتعد القروض العامة من أدوات السياسة المالية الأكثر كفاءة في علاج التضخم، وتقوم على مبدأ تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة لاستخدامها في تمويل الانفاق العام، فالحكومة تعتمد في تحويلها للموارد المالية من الأفراد و وحدات القطاع الخاص، إلى الخزينة العامة للدولة من خلال عقد القروض و طرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، فسياسة القروض العامة تسهم بسحب فئة من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتؤثر في تخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، لذا فإن اتباع هذه الوسيلة لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل يمكن ذلك، وذلك بالعمل على زيادة الإنتاجية، خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد. (حورية، 2015، ص102)

16.2 حالات التضخم في العالم

1.16.2 التضخم في ماليزيا (1997)

لقد شهد الاقتصاد الماليزي فترات وصفت بأنها ذات نسب تضخمية عالية وأخرى بالمنخفضة، إلا أن سبب التضخم تبين في تموز/ يوليو 1997 لوجود أزمة مالية ضربت منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا ما أثار وجود انخفاض على أسعار الواردات لدى ماليزيا، ولاسيما أسعار السلع الوسيطة والرأسمالية، مما أدى ذلك إلى وجود ضغوط تضخمية قوية للغاية في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك ازدياد الطلب الأجنبي على المنتجات المالية التي واجهت انخفاض حاد؛ بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة في البلد. وهذا ما يدل على أن ماليزيا تأثرت بالتضخم المستورد؛ بسبب انفتاحها التجاري الخارجي النشط الذي يعتبر ذات تأثير قوي لسعر صرف عملة البلد. (Cheng, 2002, p.p 423)

2.16.2 التضخم في ألمانيا (1921-1923)

عانت ألمانيا من مستويات تضخم جداً مرتفعة بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغ معدل التضخم فيها عام 1923 حوالي 29500% شهرياً، مما أدى إلى تراجع سعر صرف المارك الألماني بشكل كبير. وأصبحت القيمة الشرائية للنقود أرخص بكثير من شراء السلع؛ حيث استخدمت أسر ألمانية كثيرة عملية حرق النقود من أجل التدفئة بدلاً من شراء الفحم. وكان السبب من وجود هذا التضخم الجامح هو قيام الحكومة الألمانية بتمويل ديونها من خلال الاقتراض من السلطات النقدية، مما أدى إلى زيادة كمية (المعروض النقدي) بدلاً من فرض ضريبة على المواطنين، وأسهمت الحكومة الألمانية بطريقة علاجية من خلال إنشاء بنك مركزي مستقل واعتمدت إصدار عملة جديدة (الرنتمارك) والتي يمكن تحويلها إلى سند ذو قيمة ذهبية، ونتيجة لذلك تراجعت نسب التضخم. (Graham, 1930, pp.105-106)

3.16.2 الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر عقد السبعينات عقد التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم فيه حوالي (6.8%)، وهذا المعدل هو ضعف المعدل التاريخي على المدى الطويل، ونحو ثلاثة أضعاف معدل العقدين السابقين، كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية معدلات تضخم في الفترة ما بين (1973-1975) حيث بلغ التضخم حوالي (8.8%) و(1978-1980) والذي بلغت فيه نسبة التضخم حوالي (13.3%)، وقد كان التضخم متفاوتاً جداً، إذ ارتفعت بعض الأسعار بسرعة كبيرة بينما ارتفعت أسعار أخرى بشكل معتدل. (Blinder, 1982)

4.16.2 إسرائيل

أما في إسرائيل فقد بدأ التضخم في الارتفاع في أوائل السبعينيات، وفي العام (1973) بلغ التضخم حوالي (40%) وذلك بسبب حرب أكتوبر والتي شنتها كل من مصر وسوريا على إسرائيل، إذ ازداد الانفاق العسكري بنسبة 10% من الناتج الإجمالي، وتم تمويله من خلال المساعدات الخارجية، مما أدى إلى الفشل في تعديل النفقات المالية الأخرى (Fischer & Orsmond, 2000)، وبقي الأمر هكذا حتى العام (1978)، وفي العام (1979) قفز التضخم مرة أخرى ووصل إلى ما يقارب (120%)، وتضاعفت نسب التضخم في الارتفاع من (191%) عام (1983) إلى (445%) في العام (1984)، وتراجعت نسبة التضخم في عام (1985) حيث نفذت الحكومة استقراراً شاملاً أدى إلى خفض معدل التضخم إلى (185%) ولتصل إلى (21%) سنوياً عام (1989) وأنهت الأزمة المالية في عام (2000) التي بلغ فيها نسبة التضخم صفر في المئة، وتكمن أسباب التضخم والقفزات السعودية كنتيجة لزيادة عرض النقود مع تراجع الرغبة في الاستثمار وارتفاع أسعار النفط عالمياً (أزمة النفط الثانية). (Sargent & Zeira, 2010) (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2013)

<https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/Economy/Pages/The-National-Economy-in-Israel02092008.aspx>

5.16.2 بريطانيا

في بداية عام 1980، كانت هناك مشكلة كبيرة تواجه المملكة المتحدة (ودول أخرى)، ففي أواخر 1970s، بلغ التضخم في المملكة المتحدة أكثر من 20%، وهذا كان بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتضخم الأجور وتوقعات التضخم المرتفعة. بينما بلغت معدلات التضخم في عام 1980 حوالي 18.0%، وفي عام 1981 كانت نسبة التضخم 10.9%، وفي 1982 بلغت 7.9، بينما بلغت نسبة التضخم في عام 1983 4.9%، وفي 1984 كانت النسبة 4.3%، وفي عام 1985 بلغت 4.9%، في حين بلغ معدل التضخم عام 1986 3%، وفي 1987 كان المعدل 3.3، وفي عام 1988 كانت النسبة 4.1، وفي عام 1989 بلغت 5.4%، أما في 1990 فقد

بلغت حوالي 6.9، وفي عام 1991 وصلت نسبة التضخم إلى 7.6%، وتشير هذه المعدلات إلى أن فترة الثمانينيات كانت فترة تقلب اقتصادي في المملكة المتحدة، حيث كان هناك ركود عميق في عام 1981، كما ضرب الركود بشكل خاص التصنيع مما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى أكثر من 3 ملايين. (Pettinger, 2017)

6.16.2 أمريكا اللاتينية

أظهر مقياس لتغيرات الأسعار في تسعة من أكثر بلدان أمريكا اللاتينية اكتظاظاً بالسكان أن معدل التضخم في المنطقة بلغ في المتوسط ما يقرب من 160% سنوياً في الثمانينات World (Data Atlas, 2017). وشهدت البرازيل عدة سنوات من التضخم المرتفع بين منتصف السبعينات وأوائل التسعينات، حيث بلغت نسبة التضخم عام 1980 ما يقارب 90.2% (Garcia & Guill'en, 2015). بينما كان معدل التضخم في المكسيك في السنة نفسها في المتوسط 18.9% (Kehoe & Meza, 2012). أما الأرجنتين فقد عانت من أزمة اقتصادية ضخمة في سنوات القرن العشرين، حيث بلغت نسبة التضخم في العام 1980 حوالي 100% (Sørensen, 2001)

7.16.2 التضخم في العراق

شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم بدءاً من عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية المتدهورة بسبب حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال، ففي المدة ما بين (1996-2002) شهد العراق ارتفاعاً في معدل التضخم وازداد الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك اذ ارتفع من (2242.1) نقطة عام 1996 ليصل إلى (5196.6) نقطة عام 2002، وأحد أسباب هذا الارتفاع هو الحصار الاقتصادي وانخفاض المعروض السلعي نتيجة ضعف القطاعات الانتاجية، وارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال، وفي المدة ما بين (2003-2008) شهد الاقتصاد العراقي تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية وزيادة مضطردة في معدل التضخم، وقد أدى هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى

ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للأفراد وارتفاع كلف الانتاج، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من (6943.5) نقطة عام 2003 ليلبغ عام 2008 ما قيمته (24851.3) نقطة. (علاوي، 2016، ص443-444)

17.2 الدراسات السابقة ومُلخصها

1.17.2 الدراسات باللغة العربية

دراسة أبو الشكر (2003): هدفت الدراسة للتعرف على أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2000)، حيث ساهمت في توضيح جانب الانفاق الحكومي وتركيبته المناسبة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل متسارع. كما وضحت مهام الدولة في الأراضي الفلسطينية من خلال ثلاثة مستويات. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي: إن النفقات الحكومية ما زالت ضعيفة ومحدودة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، ويجب أن تكون الزيادة في الانفاق على التعليم والصحة لما تحققه من أهداف تنموية للاقتصاد، كما أوصت الدراسة بأنه يجب الاهتمام بالنواحي الكيفية أكثر من النواحي الكمية للتعليم والصحة، والأمن والحراسة.

دراسة عبد الرازق (2011): هدفت الدراسة الى تقييم السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1995-2015، فجاءت الدراسة موضحةً نشأة السياسة المالية الفلسطينية وتطورها، وتوضيح الخلفية النظرية للسياسة المالية ودورها، بالإضافة الى تحليل النظام الضريبي الفلسطيني، ثم تقديم تحليل لفاعلية السياسة المالية الفلسطينية. ومن أهم النتائج التي جاءت بها الدراسة: أن الضرائب الفلسطينية تعتبر أحادية المرونة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997-2014، أما المرونة السنوية فهي متناقصة مع الزمن خلال الفترة المدروسة. وبذلك يمكنها أن تساهم في تقليل قدرة النظام الضريبي بالاستفادة من النمو الاقتصادي عبر الزمن. وإلى جانب ذلك تراجعت نسبة الضريبة المقدرة، وتناقصت ثقة

الجمهور بالنظام الضريبي ككل. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة بان هنالك حاجة ماسة للعمل على استقرار قانون ضريبة الدخل وجعله أكثر تصاعدياً.

دراسة رجب (2011): هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996-2008)، حيث هدف البحث إلى تحليل السياسة الإنفاقية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وما شهدته الأراضي الفلسطينية من انتفاضة الأقصى، مما أدى إلى تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وازيد حدة المشاكل المالية، كما هدفت إلى تحديد ملامح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية في فلسطين، والتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين، تم استخدام التحليل الوصفي، تم التوصل إلى جود تأثير احصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية، صافي الإقراض) على الرقم القياسي العام أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد أن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تتجح في علاج مشكلة التضخم نظراً لوجود مؤثرات داخلية، ومؤثرات خارجية، كتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال، وأوصت بانتهاج سياسة انفاقية تقوم على ترشيد الانفاق الحكومي بشكل عام، والانفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، وذلك من خلال (البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر، والتوجه نحو الإصلاح الإداري).

دراسة سلطة النقد الفلسطينية (2016): يوضح هذا التقرير معدلات كل من التضخم والنمو وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى الحقيقية والمتوقعة من عام 2014 إلى عام 2016 بالإضافة لتنبؤات سلطة النقد بوضع "السيناريو" لعام 2017، وذلك لتشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المذكورة، وفي نهاية التقرير تم الحصول على تقدير للمخاطر المحتملة على النمو والتضخم في العام 2017، وذلك من خلال "السيناريو الأساس، المتشائم، المتفائل". موضعاً بملحق لتنبؤات سلطة النقد لعام 2017 لكل من التعريفات والنصوص والمتغيرات

الاقتصادية، بالإضافة إلى معدل التغير السنوي من عام 2013 إلى عام 2016. والنتيجة بالمتوقع من هذا التقرير أن يظل الوضع للعام 2017 محكوماً بعدم اليقين السياسي والاقتصادي.

دراسة الجعفري والعارضة (2002): تناولت هذه الدراسة عنوان " السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة "، والتي تناولت أهم ما جاء في محتوى الدراسة: التجارة الخارجية الفلسطينية، والمالية العامة الفلسطينية والتي تناولت الإيرادات العامة والنفقات الحكومية والعجز في الموازنة الفلسطينية، كما أسهمت في توضيح التأثيرات المتبادلة لأدوات السياسة المالية على متغيرات التجارة الخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك من خلال صياغة عدة علاقات رياضية باتباع المنهج التحليلي الكمي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الزيادة في الإيرادات العامة من الجباية المحلية سينتج عنها زيادة في الانفاق الجاري، بالإضافة لوجود علاقة عكسية ما بين التضخم والانفاق، فارتفاع الأسعار تساهم بتقليل القيمة الحقيقية للنفقات الجارية. ومن أهم التوصيات التي اقترحت لتقليل العجز في الموازنة، إنه لا بد من زيادة كفاءة النظام الضريبي، والحد من محاولات التهرب الضريبي وذلك للاستفادة من زيادة الإيرادات العامة.

دراسة قديح (2015): هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة " 1995-2013 "، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي للسلاسل الزمنية وفق برنامج EViews. وجاءت فرضية الدراسة لمعرفة محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المدروسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وكلاً من (معدل النمو الاقتصادي، العجز المالي، الانفتاح الاقتصادي، عرض النقود، معدل البطالة)، وهناك علاقة عكسية لكل من (الاستقرار السياسي، سعر الصرف) على معدل التضخم، ولم يكن هنالك أي أثر لكل من (الانفاق العام والدين العام والمساعدات الدولية) على التضخم في الأراضي الفلسطينية. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة: ضرورة إصدار عملة وطنية لتقليل الخسائر على الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة أبو زعيتر (2012): تناولت هذه الدراسة " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية: مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)", حيث جاءت موضحةً مفهوم المالية العامة وتطورها ومدى علاقتها ببعض العلوم الأخرى، بالإضافة إلى دراسة وتحديد مصادر التمويل المحلية ومعرفة القوانين المنظمة لتمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وكما عرضت الدراسة حالة عن الموازنات العامة والتقارير المالية الصادرة بشكل فعلي، وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي المقارن. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الموازنة في فلسطين تأخذ أسلوب موازنة البنود وليس أسلوب موازنة البرامج والأداء، كما توصلت بان إسرائيل تسيطر على 64% من إيرادات السلطة المحلية، وقد أوصى الباحث بأنه يجب الانتقال من موازنة البنود إلى أسلوب موازنة البرامج والأداء حتى يتم توزيع الموارد المالية بشكل يتوافق مع أهداف الحكومة، كما أنه هنالك ضرورة لمعالجة التسرب المالي من خزينة السلطة للجانب الإسرائيلي عبر ما يسمى "إيرادات المقاصة".

دراسة محسن (2016): هدفت الدراسة للتعرف على دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، تم استخدام النموذج القياسي لقياس المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، إذ تمثل المتغيرات المستقلة بـ (النفقات العامة، والضرائب، والدين العام الداخلي)، في حين يمثل معدل التضخم المستوى العام للأسعار المتغير التابع، تم التوصل إلى أن هناك أثر للنفقات العامة ولإيرادات العامة على المستوى العام للأسعار، وتبين أنه لا يوجد تأثير للدين العام الداخلي على المستوى العام للأسعار، ونظراً لأهمية السياسة المالية في مختلف دول العالم، لكونها إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في تسيير النشاط الاقتصادي والتأثير به، وتدهور الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينات وما تلاها نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الانفاق العام، وضعف مرونة الجهاز الانتاجي، مما أسفر عن بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاته.

دراسة فضل الله (2016): وضحت الدراسة مفهوم السياسة المالية، كما وضحت التضخم وأنواعه ودور السياسة المالية في معالجة التضخم، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي

للسلاسل الزمنية وفق برنامج EViews. وجاءت فرضية الدراسة لمعرفة دور العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في السودان خلال الفترة (1980-2014)، ومن هنا أتت أهمية الدراسة والتي توضح بأن السياسة المالية لها أهمية كبيرة في إطار السياسة الاقتصادية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن الزيادة في الإيرادات العامة تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم إذا خصصت في المشاريع الإنتاجية التي تعمل على زيادة حصيللة الصادرات وإحلال الواردات، أما الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي فتؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم. وكان من أهم التوصيات زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفعة لإحداث التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وتخفيض الإنفاق السلمي والخدمات الكمالية والرفاهية، والزيادة في إنتاج السلع الضرورية للحد من ارتفاع الأسعار لانخفاض التضخم.

دراسة خربوش (2015): تناولت هذه الدراسة العلاقة بين معدلات البطالة، والتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2013، توصلت الدراسة إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من معدلات التضخم، والبطالة، والنتائج الداخلي، وبعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت السلاسل الزمنية مستقرة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة متكاملة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما. وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 32.41 في كل سنة.

دراسة الربيعي (2013): تناولت هذه الدراسة السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، وهدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة ما بين التضخم والبطالة من خلال جمع النقيضين وتوضيحهما على "منحنى PHILIPS" ودراسة السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي كحالة في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العراقي وتوضيح آثار السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عدم اهتمام للحكومات السابقة في الضرائب بسبب تخلف الجهاز الضريبي وازدياد نسبة الإعفاءات للأغنياء والمستنفذين في الدولة والمحابة المعروفة لديهم.

دراسة أحمد إلهيتي، فاطمة خلف، عدي الطائي (2010): تناولت هذه الدراسة التضخم في الاقتصاد العراقي في الفترة ما بين (1990-2007) مبينة أسبابه وآثاره، ودور السياسات المالية في معالجته، وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثيرات الأدوات السياسية المالية (نفقات عامة وضرائب ودين عام) في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، وكيفية تعامل الدولة مع هذا الوضع الاقتصادي في الوقت الحاضر والمستقبل، وكيفية تخفيض مستويات التضخم إلى مستويات مرغوب فيها، فجاءت أدوات السياسة المالية وبالتعاون مع الأدوات النقدية مقدمة دوراً فاعلاً للاقتصاد العراقي خلال الفترة السابقة في تخفيض معدلات التضخم، فالأدوات المالية والنفقات التحويلية عملت على زيادة نسب الضرائب للحد من وجود الدين العام وزيادة تمويل القطاعات الإنتاجية لتحقيق نمو ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل نسب التضخم، وأثبتت الدراسة أيضاً أن للأدوات السياسية المالية الدور الأكبر في تخفيض أو رفع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

دراسة العازمي (2008): تناولت هذه الدراسة "التضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على دولة الكويت"؛ حيث اعتمدت على توضيح مفاهيم التضخم الاقتصادي التقليدي للنقديين حسب النظريات الاقتصادية، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة بيانات ربع سنوية من الربع الأول للعام 1982 حتى الربع الرابع من عام 2006، معتمداً على منهجية التكامل المشترك الوصفي الإحصائي بالنماذج الرياضية، فبدأ متأثراً بأهمية الدراسة وهي معرفة أسباب التضخم لما لها من آثار سلبية متعددة، ووضع تصميم لحلول اقتصادية ناجحة، كما قدمت الدراسة ثلاثة أهداف يجب التوصل إليها، أهمها: اختبار الفرضية التي تتوقع بأن هنالك علاقة طردية بين متغير نسبة التضخم المحلي وكل من متغيرات كمية عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي والتضخم العالمي للأسعار، والتي تم اقتراحها من قبل الاقتصاديين النقديين. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة طردية بين نسبة التضخم المحلي وكل من المتغيرين المستقلين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم العالمي، وجاءت التوصيات بالاهتمام بمتغير الناتج المحلي الإجمالي وتغيير التضخم العالمي في أداء أي دور بالنسبة للتضخم المحلي.

دراسة الروبي (1973): تناولت هذه الدراسة "التضخم في الاقتصاديات المتخلفة"، موضحةً مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه، كما قدمت الدراسة التضخم في الاقتصاد الهندي والمصري "كنموذج للاقتصاد النامي"، والبحث عن وسائل للسياسة النقدية والسياسة المالية لضبط التضخم. وقد استعان الباحث بملاحظتين أساسيتين، الأولى: أن ظاهرة التضخم قد صاحبت النمو السريع، والثانية: أن التضخم وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تخصص الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية يعرضها لموجات تضخمية عنيفة نتيجة التقلبات الكبيرة التي تتعرض لها الأسعار في الأسواق الدولية، مما يؤثر على كل من الصادرات والواردات والادخار والاستهلاك. وتوصلت أيضاً إلى أنه يتم تحديد كفاءة التضخم في تركيب رأس المال على قيمة معامل الأسعار والأجور، فكلما كانت منخفضة أدت إلى الزيادة في حجم الاستثمار.

دراسة فوزي (1985): تناولت هذه الدراسة موضوع "المالية العامة والسياسة المالية"، والتي جاءت تلخص دور الدولة في الاقتصاد المعاصر، موضحةً مدى تطور مفهوم السياسة المالية في الفكر المالي ومدى تحقيق أهدافها، عن طريق السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية والسياسة الإنمائية العامة، بالإضافة لدور السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية. كما وأشارت الدراسة إلى توضيح النظرية العامة القائمة على كل من مصادر وأقسام وأهداف الإنفاقات الحكومية والإيرادات العامة، وذلك لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي ولزيادة الكفاءة الإنتاجية والإقلال من توزيع الثروات والدخول ورفع مستوى المعيشة، وذلك لدعم وبناء المجتمعات المتطورة الحديثة محلياً وإقليمياً.

دراسة عبد الفتاح، عبد الرحمن، عبد المجيد (1983): تناول هذا الكتاب عنوان يوضح "اقتصاديات المالية العامة"، الذي جاء ليتحدث عن ثلاثة أجزاء: الأول تمحور حول النفقات العامة وتم توضيحه في فصلين، الأول جاء ليوضح مفهوم النفقات العامة ونطاقها، والثاني جاء يناقش بنیان هذه النفقات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الجزء الثاني من الدراسة جاء ليناقدش الإيرادات العامة بأربعة فصول، وذلك ليوضح مفهوم ومصادر الإيرادات العامة من

القطاع العام، ودراسة النظرية والنظام الضريبي والقروض العامة. أما الجزء الثالث فقد جاء ليدرس الموازنة العامة والسياسة المالية من خلال ثلاثة فصول: الأول الموازنة العامة ومفهومها كخطة مالية للحكومة، ودور هذه الموازنة في الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى معرفة النظام المالي في الدول الاشتراكية. وتأسيساً على ذلك توصلت الدراسة إلى أن دور الدولة في النظام الاشتراكي أوسع منه في النظام الرأسمالي، وعليها اعتبرت النفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة في زعم مفكري المدرسة التقليدية، لذلك فإن الإيرادات العامة تعتبر محدودة النطاق بسبب الانخفاض النسبي في النفقات العامة.

2.17.2 الدراسات باللغة الإنجليزية

أجرى كل من أوتو وأوكبير دراسة عام (2015) بعنوان: تأثير السياسة المالية على التضخم في نيجيريا. أشارت الدراسة أن التضخم مشكلة رئيسية في نيجيريا، ولتحقيق استقرار الاقتصاد، استخدم صناع السياسة في الغالب سياسات مالية ونقدية لمعالجة التضخم، ومن أجل فعالية السياسة، من المهم معرفة التأثير المحتمل لكل منها على التضخم من أجل وصف الحل بشكل صحيح. وعليه، هدفت هذه الدراسة لمحاولة رؤية تأثير السياسة المالية على التضخم. وهذا أمر ضروري بسبب المتطلبات الحالية لاتحاد نقابات المعلمين الأكاديمية (ASUU)، والتي من المرجح أن تزيد الإنفاق الحكومي والتضخم المحتمل. وجمعت الدراسة البيانات من البنك المركزي النيجيري على مدار 32 عاماً، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار العادي في المربعات الصغرى. وأظهرت نتائج الدراسة أن السياسة المالية تؤثر على التضخم ولكن هذا التأثير ليس كبيراً. ولذلك، يجوز للحكومة على أساس هذه الدراسة، تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع اتحاد الأكاديميين للجامعات دون الخوف من التضخم.

كما أجريت دراسة عام (2014) من قبل بليك بعنوان: استكشاف العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في جامايكا. وضحت الدراسة أن العلاقة بين عجز الميزانية والتضخم واحدة من أكثر الموضوعات التي نوقشت على نطاق واسع بين الاقتصاديين والمصرفيين المركزيين وصانعي السياسات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. لقد جادل العديد من أصحاب النظريات

على مر السنين بأن التضخم هو ظاهرة نقدية وأن مثل هذه السياسة المالية تلعب دوراً ضعيفاً في تحديد التضخم. من ناحية أخرى، جادل منظّرون آخرون بأن السياسة المالية تؤثر على التضخم من خلال قدرتها على تحفيز العرض النقدي والطلب الكلي. وعليه، سعت هذه الدراسة للتحقيق في أهمية السياسة المالية (عن طريق التوازن المالي) في تحديد التضخم في جامايكا. وتوصلت هذه الدراسة التي تستخدم نموذج تأخر التوزيع التلقائي (ARDL) بأن هنالك علاقة إيجابية بين العجز المالي والتضخم في جامايكا على المديين القصير والطويل، كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الارتباط يحدث بشكل غير مباشر من خلال تأثير العجز المالي على عرض النقود.

كما أجرى سيرجانيسا وآخرون عام 2012 دراسة بعنوان: تأثير السياسة المالية على الإنتاج والتضخم، بحثت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية على الإنتاج والتضخم، جنباً إلى جنب مع النظر إلى السياسة المالية التقديرية وكيف تؤثر على تقلب الناتج والتضخم، تم تطبيق نموذج تصحيح أخطاء المتجهات (VECM) على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من 1990 إلى 2009. وأظهرت النتائج التجريبية أن هناك علاقة تكامل بين الإنفاق الحكومي والضرائب فيما يتعلق بالإنتاج على المدى الطويل، كما كان للضرائب تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأشار التعديل على المدى القصير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الإنتاج، في حين أن الزيادة الضريبية لها تأثير سلبي. بالإضافة إلى وجود تأثير أكبر للإنفاق الحكومي على الإنتاج على المدى القصير مقارنة بالسياسات الضريبية. لذلك، فإن الإنفاق الحكومي كان أكثر فعالية لتحفيز النمو الاقتصادي وخاصة في أوقات الركود، بالمقارنة مع سياسات الضرائب، في حين أن الزيادة في الإنفاق الحكومي أدت إلى انخفاض التضخم، وأشارت هذه الدراسة أيضاً إلى غياب السياسة المالية التقديرية التي وضعتها حكومة إندونيسيا.

وتناولت دراسة (Totonchi 2011) "أسباب التضخم" كهدف رئيسي، وأشارت إلى أنه ليس من السهل أن يتم تحليل التضخم دائماً من جانب السياسات النقدية "النقود"، وسحب الطلب، والدفع بالتكاليف، ونظرية التضخم الهيكلية، كما وضحت العملية الديناميكية والصدمات للأسعار المتغيرة، واعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على محاولات استعراض وتحليل النظريات

التنافسية والمكاملة للتضخم، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التخلي عن ستة متغيرات تؤثر على التضخم منها: الصدمات النقدية لجانب الطلب، صدمات العرض الحقيقي بالإضافة إلى دور المؤسسات. إلا أن النتيجة النهائية توصلت إلى وجود تفاعلات ديناميكية متطورة مع المجموعات التي تم التخلي عنها من العوامل التفسيرية، بالإضافة إلى أن التضخم يعتبر دائماً ظاهرة اقتصادية كلية وظاهرة مؤسسية.

دراسة أجراها فيليب، روبرت عام (2004) بعنوان: السياسة المالية وتقلب التضخم.
أشارت هذه الدراسة إلى الآثار الضارة للتضخم والتي تثير قلقاً خاصاً والمتمثلة في الزيادة في مستوى المخاطر، وتكاليف التحوط وإعادة توزيع الثروة بشكل غير متوقع، حيث قدمت الدراسة تقديرات لعينة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تشير إلى أن السياسات المالية النشطة قد يكون لها تأثير مهم على تقلب التضخم في مؤشر أسعار المستهلك، كما أن النتائج الرئيسية قوية لتقلبات التضخم غير المشروط والمشروط، وهذا الأخير مستمد من نماذج GARCH الخاصة بكل بلد، وعبر ترددات البيانات المختلفة، والفترة الزمنية، والمنهجيات الاقتصادية. من منظور السياسات، تشير هذه النتائج إلى إمكانية حدوث المزيد من تأثيرات عدم الاستقرار للسياسات المالية التقديرية، بالإضافة إلى قدرتها على زعزعة استقرار الإنتاج.

وأجرى دوراتيه وفولنيان عام (2003) دراسة بعنوان: السياسة المالية والتضخم الإقليمي في اتحاد العملات، بحثت هذه الدراسة في قدرة المنطقة المشاركة في اتحاد العملة على التأثير في فرق التضخم فيما يتعلق بالاتحاد من خلال السياسة المالية، كما بحثت الدراسة التفاعل بين السياسة المالية الإقليمية وفروق التضخم في نموذج السعر المرن ونموذج المنطقتين مع كل من السلع المتداولة وغير المتداولة. أظهرت النتائج أنه بالنسبة للمناطق المتماثلة، فإن التغيرات في قانون الضرائب في إحدى المناطق والتي تقلل من تقلب فروق التضخم لديها تقلل أيضاً من تقلب ناتجها، ويعود الانخفاض في معدل تضخم إلى زيادة التقلبات في معدلات الضرائب، كما بينت النتائج أن تأثير القانون الضريبي اعتمد على تقلبات المخرجات إلا أن تقلبات التضخم لم تعتمد على حجم البلد، أما بالنسبة للدول الصغيرة، فقد قلّت التقلبات في

معدلات التضخم مع زيادة التقلب في الإنتاج. ونشأت هذه العلاقة من حقيقة أن البلدان الصغيرة أكثر انفتاحاً، وبالتالي هناك دور أكبر لصدمات إنتاجية السلع المتداولة.

وتقوم دراسة **Cheng, Tan (2002)**: على أن الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر هو أحد تحديات إدارة الاقتصاد الكلي في معظم البلدان. وهنا عرضت تجربة ماليزيا والتي شهدت فترات بارتفاع معدلات التضخم وأخرى بانخفاض، إلا أن هنالك أيضاً فترات احتوت على تضخم منخفض ومستقر خلال فترة النمو الاقتصادي المرتفع وهي الفترة 1988-1996م. وهدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الهامة التي تسهم بشكل كبير بالتضخم في ماليزيا، بالإضافة إلى دراسة احتمال وجود انتقال للتضخم بين دول آسيا ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى ماليزيا، وقد اعتمدت الدراسة التحليل على أساس السلاسل الزمنية (Time-series) للتكامل المشترك متعدد المتغيرات وتصحيح الأخطاء وتحليل البيانات، وتوصل الباحثان في هذه الدراسة إلى نتيجة تبين أن العوامل الخارجية مثل سعر الصرف وبقاء التضخم في رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي أكثر أهمية نسبياً من العوامل المحلية في تفسير التضخم الماليزي، وبينت الدراسة في نماذج وجود علاقة عكسية ما بين نسبة نمو التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

كما تناولت دراسة **Fair (1977)** قياس التضخم والبطالة، وجاء سؤال البحث ما سبب ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي، والهدف من هذا البحث جاء من العلاقة المستقرة الموضحة في الكتب العلمية ما بين التضخم والبطالة، وهل يوجد هنالك سبب للتوقع بأن التأثيرات المجتمعة على أي متغيرين يمكن أن تؤدي إلى استقرار العلاقة بينهما، فطبقت العلاقة ما بين "التضخم والإنتاج، البطالة والإنتاج" أي بمعنى ليس فقط العلاقة ما بين التضخم والبطالة، إذ تم شرح التضخم والبطالة بحذر للاهتمام بصلب الموضوع، مستخدماً المنهج التحليلي القياسي لعرض النتائج، متأثراً بكل من العرض والطلب على العمال، والطلب على السلع من قبل الأفراد والشركات، ودراسة مشاكل الأسر المعيشية من وجود قروض ومحددات للسعر والأجور، وكل ما يؤثر بشكل أمثل لتحسين وضع الحلول لمشاكل الشركات

والأسر، وقد أكد الباحث وجود علاقة مستمرة ومستقرة ما بين التضخم والبطالة على مر الزمن. ومن أهم النتائج التي عرضتها الدراسة: أن الأثر التقديري لأسعار الواردات على الأسعار المحلية كبيراً نسبياً، والزيادة الكبيرة في أسعار الواردات في الفترة 1973-1975 كان سببه التضخم المحلي المزوج خلال هذه الفترة المدروسة.

3.17.2 ملخص الدراسات السابقة

وجد الباحث أن هذه الدراسات التي قام بها الباحثون السابقون قد توصلت إلى النتائج

التالية:

1. ليس من السهل أن يتم تحليل التضخم من جانب السياسة النقدية "النقود"، ولكن يجب الاهتمام بالسياسات الأخرى الاقتصادية ((Totonchi(2011)). حيث بينت دراسة (فضل الله (2016)) بأن للسياسة المالية الاهتمام الكبير في إطار السياسات الاقتصادية على دولة السودان. أما (دراسة العازمي (2008)) توصلت بأن السياسة النقدية لها الاهتمام الأكبر في علاج ومحاربة التضخم في دولة الكويت.
2. يمكن القول بأن النفقات الحكومية ما زالت ضعيفة ومحدودة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، ويجب أن تكون الزيادة في الانفاق على التعليم والصحة لما تحققه من أهداف تنموية للاقتصاد (دراسة أبو الشكر (2003)).
3. تم التوصل أيضاً إلى أن تحديد كفاءة التضخم في تركيب رأس المال يؤثر على قيمة معامل الأسعار والأجور، حيث أنه كلما كانت الأسعار والأجور منخفضة أدت إلى الزيادة في حجم الاستثمار (دراسة الروبي (1973)).
4. إن لتكلفة رأس المال تأثير على مستوى الأسعار، ويعني ذلك أن سلوك البنك الاحتياطي الفدرالي الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة يساوي التضخم ((Fair (1977)).
5. تتوقع سلطة النقد لعام 2017 بأن يبقى التضخم محكوماً بعدم اليقين السياسي والاقتصادي مع التوقع بزيادة في نسب أسعار الواردات (دراسة سلطة النقد الفلسطينية (2016)).

الفصل الثالث

السياسة المالية والتضخم في فلسطين

الفصل الثالث

السياسة المالية والتضخم في فلسطين

1.3 تمهيد

الاقتصاد الفلسطيني واجه الكثير من التشوهات الهيكلية والتعبية الاقتصادية، التي عملت الحكومة الإسرائيلية على تكريسها طوال فترة الاحتلال، فسيطرة إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية، وقطع علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، وذلك أسهم بالحاق الضرر بالاقتصاد الفلسطيني بعلاقة قائمة على الضعف والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والتحول الذي طرأ على الاقتصاد الفلسطيني بجعله سوق استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، ومصدراً للأيدي العاملة ذات التكلفة المتدنية نسبياً للعمل في المشاريع الإسرائيلية. (عثمان، 2004، ص 20)

فاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر من مظاهر التبعية الاقتصادية، واعتماده عليه كمصدر أساسي للدخل، فالإقتصاد الفلسطيني يستورد أكثر من 90% من وارداته من إسرائيل، وهذا عائد إلى ضعف القاعدة الانتاجية المحلية الفلسطينية، بسبب السياسة الاسرائيلية التي عملت على تضيقها وتوسعها وتطورها من خلال الاهمال المتعمد للبنية التحتية في للاقتصاد الفلسطيني، واتباع السلطات الإسرائيلية سياسة ضريبة تعسفية ومحبطة لنمو القطاع الخاص الفلسطيني. (صبيح، 1992، ص 11)

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى السياسة المالية في فلسطين، ودراسة كل من تاريخها وأهدافها وأهميتها وأدواتها: النفقات العامة من عام 1996-2018، ومن ثم الضرائب، والتضخم في فلسطين وكيفية قياس التضخم بفلسطين، معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني من عام 1996-2018، دور السياسة المالية في علاج التضخم في فلسطين، علاج التضخم من خلال السياسة المالية الانكماشية.

2.3 السياسة المالية في فلسطين

السياسيات المالية في فلسطين تعد من القواعد والاسس الهامة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، وأي تغير يطرأ على أدوات السياسة المالية يعد مخالف للمنهج التنفيذي التي تلتزم به الحكومة، لذلك ضرورة مراجعة السياسة المالية من حيث لآخر لمعرفة نقاط القوة والضعف، ومعرفة ما حققته الأهداف من نجاحات أو إخفاقات للفترة التي وضعت لها. (عبد الرزاق، 2016، ص1) وبما أن الوضع الفلسطيني ذو خصوصية في تحقيق كل من الأهداف (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) بسبب الارتباط القوي شبه الكامل بالاقتصاد الإسرائيلي، والذي جاء من خلال اتفاقية باريس الاقتصادية والتي تعد المرجع الوحيد للصلاحيات الاقتصادية التي مُنحت للسلطة الوطنية الفلسطينية. فمن أهم ما نصت عليه الاتفاقية هو المبدأ الأساسي للتجارة الحرة مع إسرائيل، كما أنها نظمت العلاقات التجارية بقيود ونصوص موضحة بالاتفاقية بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع باقي بلدان العالم، وقدمت ميزة تنافسية للمنتجات الفلسطينية بأنها لا تخضع لأي قيود تصديرية ولها إمكانية الوصول عبر الموانئ الإسرائيلية في الدخول والخروج بغض النظر عن مقاييس الجودة المدرجة في إسرائيل، وباستثناء البضائع المدرجة في قائمتين A1, A2 والتي يحق للفلسطيني تقديم معاملات وإجراءات خاصة بها. وهذه البنود في الاتفاقية تعتبر مرجع ذو أهمية لأدوات السياسة المالية الفلسطينية وخاصة تلك الأدوات التي تتعلق بالإيرادات العامة مثل الضرائب بأنواعها وآلية المقاصة بين السلطة وإسرائيل. (بروتوكول باريس الاقتصادي، 1994) ويتم تقسيم محددات السياسة المالية الفلسطينية إلى محددات داخلية وخارجية، المحددات الداخلية تتمثل في الموارد القليلة والنادرة للاقتصاد الفلسطيني وميزاته الذاتية، والخارجية تتمثل في الإجراءات الإسرائيلية التي تتمثل بالقيود الاتفاقية الاقتصادية (بروتوكول باريس) والمساعدات الدولية. (عبدالرازق، 2016، ص4,5) أما الصلاحيات التي منحت للسلطة الوطنية الفلسطينية كانت واسعة في الإنفاق العام، وضرائب الدخل والضرائب المباشرة والإيرادات غير الضريبية، ومحدودة في مجال ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الجمارك والمكوس أو أي ضريبة يمكن استخدامها في توفير ميزة تنافسية للمنتجات الفلسطينية مقابل المنتجات الإسرائيلية. (قباجة، 2012، ص11)

3.3 تاريخ السياسة المالية للسلطة الفلسطينية

إن نشأة السياسة المالية الفلسطينية كانت في عام 1995 وهو العام الذي كان فيه أول إصدار للموازنة العامة الفلسطينية، بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 وبداية انتشارها في عام 1995 في الضفة الغربية وقطاع غزة. (علاونة، 2014، ص22)

فالسطة الوطنية الفلسطينية تسلمت صلاحياتها المالية في عام 1995 في مختلف المناطق الفلسطينية، فتم اعداد الموازنة العامة وتنفيذها وذلك انسجاماً مع مبدأ الوحدة المالية للدولة، لتمكين مجلسها التشريعي المنتخب من ممارسة دوره في الرقابة والتشريع، والتي تعكس موازنة الدولة العامة، التي يتم اعدادها في بداية كل سنة لمعرفة التطورات التي تحدث على أداء الحكومة المالي والاقتصادي العام، ويتم رسم السياسات الاقتصادية الحكومية المستقبلية من جهة أخرى، فمن المفترض أن تأتي الموازنة العامة في عناصرها المختلفة متوافقة بدرجة كبيرة مع الاتجاهات التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تجلت في تجديد واصلاح البنية التحتية الفلسطينية. (عبد الكريم، موسى، 2003، ص3)

4.3 أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الفلسطيني

لم تستطع السياسة المالية في فلسطين تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية للمجتمع، وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل نسب البطالة. وهذا ما يدل على أنه لا يوجد أهداف واضحة ومعلن عنها للسياسة المالية في الاقتصاد الفلسطيني، مع أنه لا يوجد مانع لدراسة أثر النفقات والايرادات على التضخم في فلسطين، من خلال دراسة وتحليل المؤشرات المالية الفلسطينية.

5.3 أهمية السياسة المالية بفلسطين

تتمثل أهمية السياسة المالية بأدواتها التي تستخدم في اعادة توزيع الدخل القومي، وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، والتخفيف من شدة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد القومي، فالسياسة المالية هي احدى العوامل التي تحدد التوازن الاقتصادي من خلال

تأثيرها على الهيكل الاقتصادي بشكل عام بتوجيه الاستثمارات نحو المجالات المرغوبة، والاسهام بتحسين التنمية الاقتصادية، (عبد الرازق، 2016، ص1) وهذا يتم بالعمل على بناء نظام اقتصادي جديد يقوم على تحويل المجتمع من نظام اقطاعي إلى نظام رأسمالي، وتأمين الطلبات الأساسية لهذا التحول، والمتمثلة في ايجاد مناخ ملائم لإعداد المشاريع الخاصة، وظهور طبقة الرأسماليين الجدد وكيفية تطويرها، لذلك اتسع النشاط المالي للدولة في بداية تشكل الرأسمالية. (عبد العظيم، 2017) وبدأ بتغيير فلسفة السياسة المالية القائمة لتصبح أداة فعالة تتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ففي فترات الانتعاش الاقتصاد الفلسطيني يلاحظ أن نسب البطالة ترتفع باستمرار وبنسب عالية، وجاءت العلاقة مخالفة للنظرية الاقتصادية السليمة التي تنص على وجود علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، (قديح، 2015، ص67) إلا أن الانتعاش الاقتصادي وزيادة الأسعار أحياناً يتم استيراده من الاقتصاد الإسرائيلي مما يؤدي الى تشوهات هيكلية للمتغيرات الاقتصادية، فالسياسة المالية التوسعية لن تسهم بتضخم خارج عن السيطرة في الاقتصاد الفلسطيني، وللتأكد من عدم السيطرة على السياسة المالية التوسعية وعملية تمويل العجز يمكن اعتماد قاعدة من القواعد الضابطة للاقتراض ونسبة كل من العجز والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. (عبد الرازق، 2016، ص126)

6.3 أدوات السياسة المالية في فلسطين

1.6.3 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة في الأراضي الفلسطينية نمواً كبيراً، وجاءت كنتيجة لزيادة اعداد الموظفين في عام 2005 مما ساهمت بزيادة حصة فاتورة الأجور والرواتب من الموازنة، بالإضافة الى زيادة النفقات التحويلية لكل من العاطلين عن العمل وأصحاب الدخل المنخفضة، وهذه الزيادة نتج عنها زيادة في الدخل وبالتالي زيادة الطلب وتراجع العرض وتنامي الأسعار. فيمكن السيطرة على الأسعار من خلال ترشيد الانفاق بأشكاله على قطاع الاتصالات الأرضية والخلوية، والمحروقات والكهرباء والمياه، والتقليل من الانفاق بشكل خاص للطبقات الوسطى، والتقليل من رسوم بعض المرافق العامة، بشكل يمكن ملاحظة تأثيره على الفقراء والطبقة

الوسطى والمنتجين، وخفض الرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة، وبشكل خاص على السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير والتي تشكل نسبة مهمة من إنفاق الفقراء والطبقة الوسطى، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط المستورد من إسرائيل، لابد من توفير النفط والمحروقات من خلال ترتيبات واتفاقيات سياسية واقتصادية وفنية ولوجستية عربية ودولية، حيث يجب على السلطة الفلسطينية طرح هذا الموضوع وعلى كافة المستويات. (فديح، 2015، ص82) (رجب، 2011، ص85).

2.6.3 الدين العام الداخلي

من خلال تخصيص الموارد المتأتية من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي تكون انتاجيتها الحدية على الأقل مساوية للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي. وكذلك من الضروري توجيه مثل هذه الموارد المالية الخارجية نحو المشاريع الانتاجية، حتى يتم الحصول على العملات الصعبة اللازمة ليس فقط للوفاء بخدمة الديون الخارجية، بل لتمويل وارداته من السلع والخدمات التي يحتاج إليها. (أبو حصيرة، 2015، ص103)

الجدول التالي يبين النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1996-2018:

جدول (1-3) النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي) من الأعوام 1996-2018 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
2,877.0	1,707.0	2,281.0	1,528.0	1,635.0	1,246.0	1,435.0	1,668.0	1,181.9	1,074.7	1,130.1	1,072.1	اجمالي النفقات العامة
1,369.0	658.0	1,001.0	870.0	743.0	642.0	678.0	622.0	518.6	466.8	470.1	403.1	أجور ورواتب
663.0	392.0	649.0	501.0	324.0	352.0	417.0	577.0	423.9	372.1	397.7	426.6	نفقات غير الأجور
535.0	376.0	344.0	157.0	173.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الإقراض
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-	-	-	-	مدفوعات مخصصة
310.0	281.0	287.0	0.0	395.0	252.0	340.0	469.0	239.4	235.8	262.3	242.3	النفقات التطويرية
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
	3,653.8	3,794.8	3,661.7	3,445.0	3,606.9	3,419.1	3,258.2	3,256.9	3,200.1	3,375.9	487.73,	اجمالي النفقات العامة
	1,657.8	1,953.6	1,927.2	1,759.5	1,899.6	1,813.8	1,557.7	1,679.0	1,563.1	1,467.0	1,770.8	أجور ورواتب
	1,681.8	1,533.4	1,421.0	1,352.3	1,259.0	1,225.7	1,212.2	1,142.7	1,120.9	1,349.0	1,055.0	نفقات غير الأجور
	268.2	265.9	269.8	300.5	287.4	211.2	277.2	139.0	243.3	374.0	446.9	صافي الإقراض
	46.0	42.0	43.7	32.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مدفوعات مخصصة
	276.9	257.9	216.5	176.4	160.9	168.4	211.0	296.2	272.8	185.9	215.0	النفقات التطويرية

المصدر: الإبرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، سلطة النقد الفلسطينية
<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

نلاحظ من الجدول اعلاه أن النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام (1996) حوالي (1,072.1) مليون دولار، وارتفعت في عام (1997) إلى (1130.1) مليون دولار وبزيادة قيمتها 58 مليون دولار، حيث جاءت الزيادة للنفقات العامة للسلطة الفلسطينية مع حالة عدم وجود استقرار اقتصادي، ويعود ذلك إلى زيادة الأجور والرواتب للموظفين في قطاع الأمن في السلطة الوطنية الفلسطينية (قباچه، 2012، ص21) بالإضافة لزيادة حجم المعونات والقروض الخارجية والتي قدمت من الدول المانحة لتطوير البنية التحتية للأراضي الفلسطينية (أبو شكر، 2003، ص12)، وتواصلت النفقات العامة بالزيادة حتى وصلت في عام 2001 إلى (1435) مليون دولار، بزيادة نسبتها (26.9%) خلال الفترة من (1997-2001)، وذلك بسبب زيادة الرواتب والأجور بشكل مستمر والتي جاءت ضمن نطاق تحسين الأوضاع المعيشية لموظفي القطاع العام، إضافة إلى زيادة النفقات من غير الأجور أي النفقات الاجتماعية التي تأثرت بزيادة الطلب على الخدمات العامة، نتيجة النمو السكاني واستمرار التراجع في الأحوال المعيشية، وانخفضت في عام 2002 عن 2001 بنسبة (13%) بسبب ممارسات الاحتلال بعد اندلاع انتفاضة الأقصى والتي نتج عنها تراجع في نمو النشاط الاقتصادي، مما أثر ذلك على انخفاض فاتورة الرواتب والأجور، وانخفاض في النفقات الاجتماعية (النفقات غير الأجور)، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009، ص5) وزادت النفقات العامة في عام 2003 إلى (1635) وانخفضت في عام (2004) إلى (1528)، والسبب في انخفاض النفقات العامة نتيجة انخفاض الرواتب والأجور والنفقات من غير الأجور، وارتفعت في عام 2005 إلى (2,281) واستمرت بالارتفاع لغاية عام 2008 حيث بلغت (3,487.7) ويعزى السبب في الارتفاع في النفقات العامة لما مرت به السلطة الفلسطينية من ظروف صعبة في عام 2006، عندما تخلت الدول المانحة عن مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية اثر فوز حماس بمقاعد المجلس التشريعي، إضافة إلى منع إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة، وذلك نتيجة عدم استطاعة السلطة الوطنية الفلسطينية من دفع رواتب وأجور موظفي القطاع العام بشكل مستمر ومنظم، والتي تمكنت من دفع الرواتب على شكل سلف للموظفين لتغطي نسبة 50-55% من رواتب الموظفين في القطاع العام، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009، ص6) وتواصلت النفقات العامة بالارتفاع لغاية

العام 2018 حيث بلغت النفقات العامة في عام 2018 حوالي (3,653.8) مليون دولار والسبب في زيادة النفقات العامة بهذا الشكل عائد إلى زيادة النفقات التطويرية بنسبة (72%) والنفقات غير الأجور والرواتب بنسبة (33.5%)، بالإضافة لعدم قدرة السلطة الفلسطينية الاقتراض من البنوك لدفع مستحقات ومستلزمات الرواتب والمتأخرات المتركمة عليها.

3.6.3 الإيرادات العامة من عام 1996-2018

تعتبر الإيرادات العامة لأي دولة أهم عناصر الموازنة لتغطية نفقاتها وتوجيهها لمحاربة المشاكل الاقتصادية المختلفة، ويتشكل الجزء الأساسي من الإيرادات العامة من الإيرادات الضريبية والتي تشكل الوزن الأكبر في موازنة السلطة، وقد عملت السلطة على وضع خطط كثيرة لتطوير هذه الإيرادات سواء من خلال تشجيع المكلفين على تسديد الضرائب المستحقة بشكل طوعي أو من خلال رفع كفاءة العاملين في التدقيق الضريبي لتحصيل كافة الضرائب المستحقة وغير المسددة أو من خلال زيادة نسبة الضريبة المفروضة.

الجدول ادناه يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1996-2018

جدول (2-3) الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي) من الأعوام 1996-2018 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
1642.0	722.0	1370.0	1050.0	763.0	295.0	275.0	939.0	941.5	868.4	807.2	645.5	إجمالي الإيرادات العامة
202.0	221.0	231.0	191.0	167.0	141.0	183.0	241.0	247.8	227.6	213.0	207.8	الإيرادات الضريبية من الجباية المحلية
1318.0	344.0	894.0	713.0	472.0	72.0	0.0	587.0	579.7	543.9	475.9	351.7	إيرادات المقاصة
122.0	157.0	245.0	146.0	124.0	82.0	92.0	111.0	114.0	96.8	118.3	85.9	الإيرادات غير الضريبية
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
	3601.2	3704.6	3649.3	2959.6	2928.9	2542.0	2289.7	2189.6	1927.7	1675.1	1896.0	إجمالي الإيرادات العامة
	838.2	758.8	626.0	606.6	604.0	597.2	483.2	482.1	439.0	301.5	272.8	الإيرادات الضريبية من الجباية المحلية
	2255.3	2483.0	2332.4	2046.9	2054.3	1690.5	1574.4	1487.4	1234.2	1090.0	1137.0	إيرادات المقاصة
	430.3	390.8	607.1	249.8	270.5	254.4	232.1	220.0	254.5	283.6	486.2	الإيرادات غير الضريبية

المصدر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، احصائيات منشورة، سلطة النقد الفلسطينية.

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

بناء على الجدول اعلاه فقد سُجِّلَ إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية في عام 1996 ما حصلته (645.5) مليون دولار، واستمرت بالزيادة بشكل مستمر الى (939) مليون دولار عام 2000، ففي نفس الفترة نمت كل من الإيرادات الضريبية بنسبة 15.9% والإيرادات غير الضريبية بنسبة 29.2% وإيرادات المقاصة بنسبة 66.9%، ومما يجدر الإشارة عليه بان هنالك تطور كبير في إطار إدارة الإيرادات الفلسطينية، كما تولت السلطة الفلسطينية في هذه الفترة صلاحيات اقتصادية، مع اتساع المساحة الجغرافية التي يمكن ادارتها، ثم عاودت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية في عام 2001 بالتراجع الى 70.7%، وذلك بسبب أحداث انتفاضة الأقصى في أيلول/2000م والانعكاسات من عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي، نتيجة حجز إيرادات المقاصة وتراجع نسبة الإيرادات الضريبية الى 24% في عام 2001، ونحو 41.4% في عام 2002. (أبو زعيتر، 2012، ص104) حيث تأثرت بها السلطة الفلسطينية بشكل مستمر حتى وصلت الى عام 2005 فقد بدأت الأوضاع الاقتصادية تتحسن وترتفع الإيرادات نتيجة تنامي موظفي القطاع العام "مدني، عسكري" مما ساهمت هذه الزيادة برفع قيمة الإيرادات الضريبية من الجباية المحلية إلى (231) مليون دولار، وفي عام 2006 لم تلتزم حكومة الاحتلال بتسديد كامل مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات ضريبة القيمة المضافة والتي تعتبر اهم مكونات الإيرادات العامة للسلطة، بالإضافة الى منع بعض الدول المانحة من تحويل أي مبالغ مالية لحكومة حماس في فترة تسلمها المجلس التشريعي، فنتج عن ذلك انخفاض الإيرادات الضريبية من (231) مليون دولار في عام 2005 إلى (202) مليون دولار في عام 2007 وذلك بسبب انقطاع الرواتب عن موظفي القطاع العام "مدني، عسكري"، واستمرت الإيرادات العامة بالزيادة بشكل مستمر من عام 2008 لغاية عام 2018، ويعود السبب في الارتفاع المستمر للعائد الضريبي من خلال الإيرادات الضريبية والنفقات العامة وصافي الإقراض، وذلك بسبب ارتفاع قيمة فاتورة الرواتب والأجور، وكون هذا العائد من الضرائب يذهب لتغطية النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع الأمن بشكل خاص والقطاعات الأخرى بشكل عام. (أبو زعيتر، 2012، ص105+108)، كما تشكل الإيرادات الضريبية الجانب الأهم من الإيرادات العامة والتي تستطيع السلطة استخدامها في محاربة

التضخم من خلال زيادة مبلغ الضريبة بصورة لا تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بإتباع ضريبة تصاعدية من أجل امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض أسعار المنتوجات. (حمدالله، 2005، ص88)

7.3 التضخم في فلسطين

يتم حساب التضخم في الأراضي الفلسطينية من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار المنتج، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتأثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالعديد من المتغيرات أهمها الطلب الكلي العام، ومستويات الدخل الفردي، ومستويات التضخم في فلسطين، وأسعار صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، ونتيجة لعدم وجود عملة وطنية بالأراضي الفلسطينية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ظاهرة ارتفاع الأسعار وتذبذبها صعوداً وهبوطاً، نتيجة لتقلبات أسعار الصرف وخصوصاً سعر صرف الشيكل للدولار، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل فإن هناك ارتفاع في الأسعار. (الرضيع، 2013، ص35)

وعرف الجهاز المركزي للإحصاء التضخم بأنه هو " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ". ويحسب التضخم وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \left(1 - \frac{P_t}{p_{t-1}}\right) * 100$$

حيث: P_t يمثل المستوى العام للأسعار في فترة المقارنة.

P_{t-1} يمثل المستوى العام للأسعار للفترة السابقة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2014. رام الله - فلسطين. ص39)

8.3 قياس التضخم بفلسطين

يتم قياس التضخم في فلسطين من خلال الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية (CPI)، والرقم القياسي لأسعار السلع الإنتاجية (PPI)، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي وهي كما يلي:

1. الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية (CPI): يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أجل قياس معدلات التضخم في فلسطين، حيث يتم حساب الرقم القياس لأسعار السلع الاستهلاكية من خلال معادلة (الاسبير) المعروفة بالترجيح بكميات سنة الأساس (النسب المرجحة). حيث يتم حساب الرقم القياسي لكل سلعة (نسبة السعر)، ومن ثم يتم قياس متوسط النسب، ويتم ترجيحها بكميات سنة الأساس لكل مجموعة للوصول إلى حساب الرقم القياسي العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2010. رام الله - فلسطين. ص 36)

2. الرقم القياسي لأسعار السلع الإنتاجية (PPI): من خلال الاعتماد على قيم المبيعات من الإنتاج المحلي بناءً على بيانات كل من إنتاجية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ومعرفة إحصائية حجم الصادرات من السلع المنتجة محلياً، وقياس الأوزان اللازمة لكل من السلع المستهلكة محلياً، إضافة إلى السلع المصدرة نسبة إلى القيمة الإجمالية للمبيعات من تلك السلع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2008. رام الله - فلسطين. ص 35)

3. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator): وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدلات التضخم في فلسطين للسنة الواحدة ويحسب كالآتي: (ياس، 2013، ص 49) مخفض الناتج المحلي الإجمالي: (الناتج المحلي الاسمي/ الناتج المحلي الحقيقي) * 100%

9.3 معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني من عام 1996-2018: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)

جدول (3-3) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية في الاقتصاد الفلسطيني من عام 1996-2018

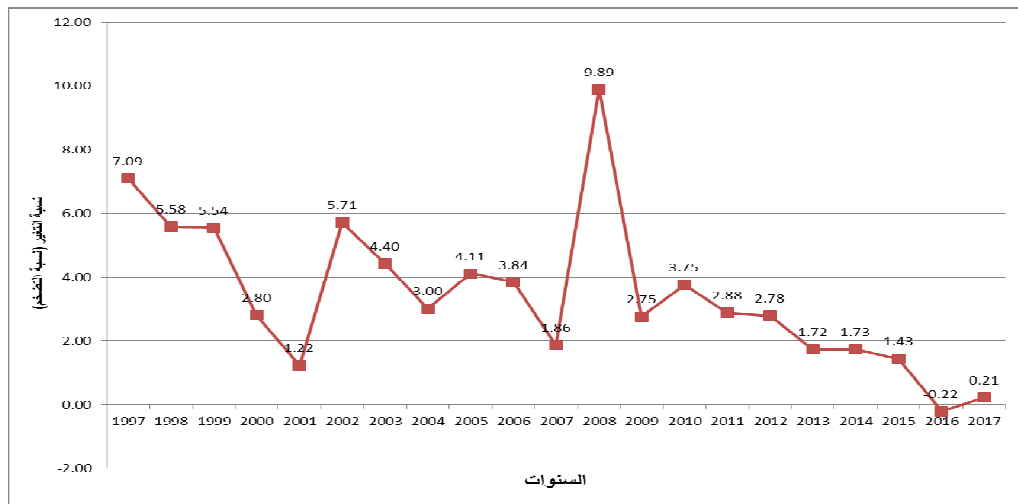
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرقم القياسي للأسعار	49.58	53.09	56.05	59.16	60.82	61.56
نسبة التغير		7.09	5.58	5.54	2.80	1.22
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرقم القياسي للأسعار	65.08	67.94	69.98	72.86	75.66	77.06
نسبة التغير	5.71	4.40	3.00	4.11	3.84	1.86
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرقم القياسي للأسعار	84.69	87.02	90.28	92.88	95.46	97.11
نسبة التغير	9.89	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
الرقم القياسي للأسعار	98.79	100.20	99.98	100.20	100.00	
نسبة التغير	1.73	1.43	0.22-	0.21	0.19-	

سنة الأساس 2018 = 100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، إحصاءات تراكمية منشورة، " الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية حسب المنطقة للسنوات من 1996-2018 سنة الأساس 2018 ". رام الله - فلسطين. <http://www.pcbs.gov.ps/>

بلغت معدلات التضخم في عام 1997 ما يقارب 7.09% واستمرت بالتراجع حتى عام 2001 حيث وصلت إلى 1.22%، السبب في ذلك عائد إلى أن الزيادة في أسعار السنة الحالية والتي تكون أقل من الزيادة في أسعار السنة السابقة، حيث شهدت هذه الفترة منطقة جغرافية بلا حدود مع الاحتلال مما يعني انه لم يكن هنالك سيطرة فلسطينية على الأسعار بهذه الفترة، وفي عام 2002 ارتفع معدل التضخم إلى 5.71% وذلك عائد إلى زيادة النفقات التحويلية من قبل المنح والمساعدات واستلام أموال المقاصة مع وجود الإغلاقات التي كانت مستمرة في السوق اثناء انتفاضة الأقصى مما أدى الى زيادة الدخل والذي نتج عنه زيادة في الطلب مع ثبات

المعروض بسبب الاغلاقات وبالتالي زيادة الاسعار، وفي عام 2004 انخفض معدل التضخم إلى 3% وذلك عائد إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، أما في عام 2005 ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى 4.11%، وفي عام 2006 انخفض معدل التضخم حتى وصل إلى 3.84%، وذلك عائد إلى انخفاض الطلب المحلي، وتدني مستوى دخل الفرد، بسبب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات التشريعية، وهذا أدى إلى قطع رواتب الموظفين في المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتوقف المساعدات الدولية والحجز على أموال المقاصة، ومنع تحويل الأموال من الخارج إلى البنوك الفلسطينية، وانخفض معدل التضخم في عام 2007 ليصل إلى 1.86%، وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على دفع رواتب الموظفين بسبب انقطاع المساعدات والمنح عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي عام 2008 قفزت معدلات التضخم بصورة غير مسبوق لها من عام 1994 حيث بلغت نسبتها 9.89%، وذلك عائد لوجود أحداث سياسية محلية " حرب قطاع غزة " مما شكلت ازمة اقتصادية على السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بالإضافة للسياسة التوسعية التي رسمت من قبل رئيس الحكومة في تلك الفترة الدكتور سلام فياض من خلال ابرام اتفاقيات تفاهم مع البنوك لتقديم قروض وتسهيلات بنكية لموظفي الدوائر الحكومية. بينما في عام 2009 تراجعت معدلات التضخم الى حوالي 2.75%، وبقيت الأسعار مستمرة بالانخفاض حتى عام 2017 حيث قدرت نسبتها 0.21%، وجاء هذا التراجع الكبير بسبب انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة "انخفاض تكاليف الانتاج". (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي: 2013، 2014، ص23).



شكل (3) معدلات التضخم في فلسطين من عام 1996-2017

سنة الأساس 2010 = 100. المصدر: الجدول 3-3

10.3 اثر السياسة المالية الفلسطينية على معالجة التضخم في فلسطين

حيث يتم استخدام السياسة المالية الانكماشية عندما يكون هناك حاجة لضبط النشاط الاقتصادي المتسارع بصورة لا يحتملها الوضع الاقتصادي العام (التضخم). وفي العادة فإن السياسة المالية الانكماشية تتمثل في تخفيض مستوى النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) و/أو رفع معدلات الضرائب المختلفة أو رفع الإيرادات غير الضريبية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة. (عبد الرازق، 2016، ص15) ويمكن القول بأن ارتفاع الأسعار أو انخفاضها في فلسطين خلال الفترة المدروسة كما في الجدول 3-3، تعود لنتيجة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على فاتورة إيرادات المقاصة والتي تعتبر الممول الرئيسي لنفقات الأجور والرواتب، بالإضافة الى المنح والمساعدات الخارجية والتي تساهم في دعم النفقات التحويلية بشكل أساسي، بالإضافة الى ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل والتي تشكل 90% من مستوردات فلسطين ككل و9% عبر إسرائيل فقط و1% دخلت عبر الاردن. (صبيح، 1992، ص11) (الجوهري، رضوان شعبان، 1995، ص20) وتعود هذه الأسباب نفسها لارتفاع نسب التضخم كما في عام 1997، وعام 2002، وعام 2008 وحتى يومنا هذا. فالطريقة العلاجية للتضخم وضبط ارتفاعات الأسعار من حين لآخر يجب أن تكون من خلال استخدام أدوات السياسة المالية الانكماشية والتي تتمثل في ترشيد الانفاق العام من خلال رسم اهداف للسياسة المالية وتنفيذها خلال فترة مقدرة، وتقليل التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي، من خلال إعادة النظر في السلع المستهلكة والمستوردة من إسرائيل لإصدار قوانين تحفيزية تساهم في زيادة إنتاجية قطاعين الزراعة والصناعة، والتي تعمل على تطوير قاعدة الإنتاج المحلي الفلسطيني، بالإضافة الى رفع معدلات الضريبة بشكل تصاعدي على أفراد المجتمع للحصول على العدالة الاجتماعية في الدخول، كما يجب النظر الى وضع حد مع الجانب الإسرائيلي بالتعاون مع منظمات دولية في عدم تأجيل فاتورة إيرادات المقاصة، ويجب أن يتم استلامها في موعدها المحدد والتي تعتبر أحد أهم أسباب ظهور الازمات الاقتصادية من ركود وتضخم خلال الفترة المدروسة، والنظر الى تقليل الفاقد من إيرادات المقاصة والتي قد تكون من خلال زيادة الرقابة الإدارية على المعابر الإسرائيلية والتي تعتبر وسيلة لتغطية النفقات العامة.

كما يلاحظ الباحث ان السلطة اعتمدت وبشكل رئيسي على الايرادات الضريبية في معالجة التضخم، حيث ان الفترة الذهبية لمعالجة التضخم كانت خلال الفترة من 2009-2017 حسب الجدول (3-3) حيث بعد ان وصلت معدلات التضخم الى 9.98% في عام 2008 فقد تناقصت وبشكل ملحوظ لتصل في عام 2017 الى 0.21% وكان العامل الاساسي من وجهه نظر الباحث في ذلك هو جانب الايرادات الضريبية المحلية حيث نلاحظ ان الايرادات الضريبية زادت في عام 2017 عما كانت عليه في عام 2009 لأكثر من ضعف ونصف حسب ما هو وارد في الجدول رقم (3-2) حيث يعتقد الباحث لربما ان زياده كفاءة الادارات الضريبية في تحصيل الضرائب المستحقة بالإضافة الى فرض قرار بقانون رقم 8 لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل والذي فرض ضريبة دخل على الافراد تصل الى 15% بحددها الاقصى وضريبة على دخل الشركات من 15%-20%، بالإضافة الى ان خلال عام 2013 ارتفعت نسبة ضريبة القيمة المضافة من 15% الى 16% كان لهذه العوامل اثر واضح في سحب النقد من السوق، اذا ما علمنا ان جانب النفقات خلال نفس الفترة كان متذبذب صعودا ونزولا حسب ما هو واضح في الجدول (3-1).

كما يعتقد الباحث ان محاربة التضخم تحتاج الى منظومة مالية متناسقة ومترابطة، حيث ان عام 2008 على الرغم من زيادة الايرادات الضريبية حسب ما هو موضح في الجدول (3-2) الا ان نسبه التضخم كانت مرتفعة وصلت الى 9.98% حسب الجدول (3-3) وذلك بسبب عدم تناغم سياسة امتصاص النقد من خلال الضرائب مع سياسة ضخ النقود من خلال البنوك في الفترة ما بين 2008-2010.

الفصل الرابع

النموذج القياسي التحليلي والنتائج العملية

الفصل الرابع

النموذج القياسي التحليلي والنتائج العملية

1.4 تمهيد

يتضمن هذا الفصل تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من أجل التعرف على أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين من خلال دراسة الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والنفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية، والنفقات التحويلية، والرواتب والأجور، والاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية وتأثيرها على معدل التضخم في الفترة (2000 - 2018).

2.4 النموذج القياسي

تستند هذه الدراسة في تقدير النموذج القياسي على البرنامج الإحصائي (Eviews)، وباستخدام بيانات ربعية وذلك ابتداء من الربع الأول لعام 2000 ولغاية الربع الثالث من العام 2018 وذلك للمتغيرات التالية:

المتغير التابع

معدل التضخم في فلسطين والذي تم احتسابه بالاعتماد على المستوى العام لأسعار المستهلك في فلسطين (سنة الأساس، 2010) (قديح، 2015، ص4). وسيرمز لهذا المتغير في النموذج القياسي بالرمز (inflation). ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "خدمة الجمهور".

المتغيرات المستقلة

1. الإيرادات الضريبية: يمكن توضيحها على أنها الإيرادات المكتسبة لخزينة الدولة من قبل الضرائب المباشرة وغير المباشرة (هيتي، 2010، ص28). ويرمز لها بالرمز TAXR، وتعرف على أنها ذات علاقة عكسية مع معدلات التضخم، وتشمل كلا من الإيرادات

الضريبية المحلية، وإيرادات المقاصة. ومما يجدر ذكره بأنه سيتم استخدام الصيغة اللوغرتمية لهذه المتغير في النموذج القياسي. ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات وزارة المالية (بيانات غير منشورة).

2. **الإيرادات غير الضريبية:** وهي الإيرادات المكتسبة لخزينة الدولة من قبل الرسوم المترتبة على تقديم الخدمات العامة المختلفة. ويرمز لها بالرمز NONTR. وحسب النظرية الاقتصادية من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية مع مستوى التضخم. وسيتم استخدام الصيغة اللوغرتمية لهذه المتغير في النموذج القياسي. ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات وزارة المالية (بيانات غير منشورة).

3. **النفقات الرأسمالية:** وهي المبالغ التي تنفقها الحكومة كاستثمار في المجالات المختلفة. و يرمز لها بالرمز CAPITAL. وحسب النظرية الاقتصادية من المتوقع أن تكون العلاقة طردية مع مستوى التضخم. وسيتم استخدام الصيغة اللوغرتمية لهذه المتغير في النموذج القياسي. ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات وزارة المالية (بيانات غير منشورة).

4. **النفقات التشغيلية:** وهي المبالغ التي تنفقها الحكومة لتسيير أمور المؤسسات الحكومية لتتمكن من تقديم خدماتها للعامة (رجب، 2011، ص106). و يرمز لها بالرمز OPERATING. وحسب النظرية الاقتصادية من المتوقع أن تكون العلاقة طردية مع مستوى التضخم. وسيتم استخدام الصيغة اللوغرتمية لهذه المتغير في النموذج القياسي. ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات وزارة المالية (بيانات غير منشورة).

5. **النفقات التحويلية:** وهي المبالغ التي تنفقها الحكومة كتحويلات للمؤسسات المختلفة أو للأفراد (رجب، 2011، ص106). ويرمز لها بالرمز TRANSFERS. وحسب النظرية الاقتصادية من المتوقع أن تكون العلاقة طردية مع مستوى التضخم. وسيتم استخدام الصيغة اللوغرتمية لهذه المتغير في النموذج القياسي. ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات وزارة المالية (بيانات غير منشورة).

6. الرواتب والأجور: وهي المبالغ التي تنفقها الحكومة كتعويضات للعاملين في القطاع العام (رجب، 2011، ص106). ويرمز لها بالرمز WAGES. وحسب النظرية الاقتصادية من المتوقع أن تكون العلاقة طردية مع مستوى التضخم. وسيتم استخدام الصيغة اللوغرتمية لهذه المتغير في النموذج القياسي. ومصدر البيانات لهذا المتغير هو بيانات وزارة المالية (بيانات غير منشورة).
7. الاستقرار السياسي: يعتبر متغير يأخذ قيمتين نتيجة حدوث احتمالات لوجود زعزعة في الأوضاع السياسية نتيجة عدم الاستقرار من قبل وجود الاحتلال (قديح، 2015، ص6). ويرمز لها بالرمز POS. حيث أنه يعتبر متغير وهمي يأخذ قيمتين (الأولى =1 عدم وجود استقرار سياسي، والثاني =0 يوجد استقرار سياسي) (بيانات حسب جهد الباحث).
8. Et (Error limit ratio): حد الخطأ العشوائي.

بناء على ما سبق تعتمد الدراسة بشكل أساسي على تقدير النموذج القياسي التالي:

INFLATION_t

$$= b_0 - b_1LN(TAXR) - b_2LN(NONTR) + b_3LN(CAPITAL) + b_4LN(OPERATING) + b_5LN(TRANSFERS) + b_6LN(WAGES) + b_7POS + Et$$

3.4 المنهجية النظرية للنموذج القياسي

تقوم هذه الدراسة بإجراء التحليل القياسي على مجموعة من الاختبارات الخاصة ببيانات السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

1.3.4 اختبار جذر الوحدة (Unit root test)

يستعمل هذا الاختبار لمتغيرات السلسلة الزمنية (Time series data)، ويهدف إلى اختبار درجة الثبات عبر الزمن لتلك المتغيرات. وتستخدم هذه الدراسة اختبار ديكي فولر

الموسع (Dickey Fuller test Augmented) والذي يعتبر من أشهر الاختبارات لجذر الوحدة، بحيث يأخذ بالحسبان الارتباط الذاتي للخطأ (error term autocorrelation)، ويعتمد بشكل أساسي على تقدير المعادلة التالية (Dickey and Fuller, 1979):

$$D(y_t) = \beta_0 + \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتتضمن الفرضية الصفرية في هذا الاختبار في وجود جذر وحدة للمتغير عند المستوى (Non Stationary Variable) $(H_0: \phi = 0)$ ، أي أن المتغير غير ثابت عند المستوى (stationary variable at level-) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية يعني أن المتغير ثابت (I(0))، وعدم رفض الفرضية الصفرية يعني أن المتغير غير ثابت عند المستوى (non-stationary at level).

عند قبول الفرضية الصفرية عند المستوى (at level) فإنه سيتم إجراء اختبار جذر الوحدة على الفروقات الأولى للمتغير (at first difference level)، وذلك بتقدير المعادلة التالية:

$$D(y_t, 2) = \beta_0 + \phi D(y_{t-1}) + \varepsilon_t$$

وتتضمن الفرضية الصفرية في هذا الاختبار في وجود جذر وحدة للمتغير عند الفروقات الأولى $(H_0: \phi = 0)$ ، أي أن المتغير غير ثابت عند الفروقات الأولى (Non Stationary Variable) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية يعني أن المتغير ثابت (stationary variable at first difference- I(1)).

2.3.4 اختبار التكامل المشترك - جوهانسون (Johansen co-integration test)

يهدف اختبار التكامل المشترك إلى فحص وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر (متغيرات سلاسل زمنية)، ولإجراء هذا الاختبار لا بد من التأكد من أن تكون لكافة المتغيرات نفس رتبة التكامل ويتم التأكد من ذلك عبر إجراء اختبار جذر الوحدة.

ويتم اجراء الاختبار بواسطة اختبار الأثر (Trace test)، واختبار قيمة ايجن العظمى (Max eigenvalue). حيث أن الفرضية الصفرية في أن عدد معادلات التكامل المشترك أقل أو يساوي عدداً معيناً ($H_0: r \leq n$)، فإذا كانت قيمة (trace statistic) أو (Max-Eigen statistic) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، نرفض الفرضية الصفرية بأن عدد معادلات التكامل المشترك هي أقل أو يساوي n ، وبالتالي تكون عدد معادلات التكامل المشترك هي $(n+1)$ ، وبالتالي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل بعدد علاقات يساوي $(n+1)$.

3.3.4 نموذج الانحدار ARDL

ستعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على تقدير نموذج القياسي بطريقة نموذج ARDL، وذلك لتمييزه بالكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Pesaran and Shin, 1999)، حيث يتصف هذا النموذج بتقييم المعاملات المشار إليها على المدى القصير وال المدى الطويل في نفس الوقت. وكذلك يمتاز بتقديرات غير متحيزة على المدى الطويل بالإضافة إلى فعالية اختبار t -test، بالإضافة إلى تجنبه لمشاكل عدم التجانس بين المعاملات المرتبطة على المدى الطويل (Narayan, 2005). وعلاوة على ما سبق، يمكن تطبيق هذا النموذج بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ ، وكذلك يأخذ النموذج عدد فترات ابطاء زمني (lags) كافية لتحديد عملية استنتاج اطار عام لنماذج محددة (Laurenceson and Chai, 2003).

ويقوم نموذج ARDL بشكل أساس على تقدير النموذج القياسي التالي:

$$CPI_t = \sum_{i=1}^p \beta_i CPI_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i \log exp_{t-i} + \sum_{i=0}^m \vartheta_i \log tax_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_i POS_{t-i} + \varepsilon_t$$

4.4 نتائج الدراسة ومناقشتها

يشتمل هذا القسم على النتائج العملية لاختبارات النموذج القياسي المتمثلة في أثر السياسة المالية على مستوى الأسعار والتضخم في الأراضي الفلسطينية.

1.4.4 نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root test)

يبين جدول 1-4 أدناه نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى (Level) وعند الفروقات الأولى (First Difference). ويتضح من الجدول أن متغيرات لوغاريتم الإيرادات الضريبية، ولوغاريتم الإيرادات غير الضريبية، ولوغاريتم النفقات الرأسمالية، ولوغاريتم النفقات التحويلية، ولوغاريتم الرواتب والأجور، والاستقرار السياسي غير ثابتة مع الزمن عند مستوى 5% حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار ADF لكل من هذه المتغيرات هي أكبر من 5%، بينما يتضح أن متغيرات التضخم، ولوغاريتم النفقات التشغيلية عند المستوى ثابت مع الزمن عن المستوى $I(0)$ ، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي أقل من 5%. ومن جهة أخرى يتضح أن جميع المتغيرات هي ثابتة مع الزمن عند الفروقات الأولى أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات هي أقل من 5%، أي أن رتبة التكامل لجميع المتغيرات هي $I(1)$.

جدول (1-4): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) على المستوى وعلى الفروقات الاولى لمتغيرات الدراسة

اختبار ADF على الفروقات الاولى (First Difference)		اختبار ADF على المستوى (Level)		المتغير
p-value at 5%	قيمة t	p-value at 5%	قيمة t	
0.0000	-8.3248	0.0000	-8.3064	التضخم (INFLATION)
0.0005	-4.5169	0.9298	-0.2230	لوغاريتم الايرادات الضريبية (LNTAXR)
0.0000	-7.4862	0.3059	-1.9550	لوغاريتم الايرادات غير الضريبية (LNTAXR)
0.0000	-9.8933	0.1554	-2.3645	لوغاريتم النفقات الرأسمالية (LNCAPITAL)
0.0000	-9.1629	0.0299	-3.1121	لوغاريتم النفقات التشغيلية (LNPERTAING)
0.0001	-4.8832	0.7154	-1.0904	لوغاريتم النفقات التحويلية (LNTRANSFERS)
0.0000	-8.4261	0.1090	-2.5471	لوغاريتم الرواتب والأجور (LNWAGES)
0.0000	-8.3248	0.1002	-2.5872	الاستقرار السياسي (POS)

2.4.4 نتائج اختبار التكامل المشترك - جوهانسون (Johansen co-integration test)

يظهر جدول 2-4 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون، وبحيث تم تقدير النتائج بوجود الثابت والاتجاه الخطي المحدد (trend). ويتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية عند مستوى 5% لكل من اختبار الأثر (Trace) واختبار قيمة ايجن العظمى (max eigenvalue) عند الفرضية الصفرية بعدم وجود معادلات تكامل مشتركة (non) هي أقل من 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود معادلات تكامل مشتركة. وبالتالي وجود علاقة تكامل مشتركة وحيدة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حسب نتيجة اختبار (max eigenvalue)، أما اختبار (Trace) فأشار إلى وجود علاقتين تكامل مشتركة اثنتين طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول (4-2): نتائج اختبار التكامل المشترك - جوهانسون (Johansen co-integration)
(test)

Hypothesized No. of CE(s)	Trace statistics	Probability (p-value) at 5% level	Max. Eigen statistics	Probability (p-value) at 5% level
None *	219.1296	0.0004	60.92676	0.0179
At most 1 *	158.2028	0.0172	46.07413	0.1370
At most 2	112.1287	0.1069	38.04074	0.2123
At most 3	74.08794	0.3548	26.61271	0.5545
At most 4	47.47524	0.5304	19.49593	0.6916
At most 5	27.97931	0.6233	14.21052	0.7044
At most 6	13.76879	0.6766	9.421736	0.6805
At most 7	4.347051	0.6915	4.347051	0.6915

3.4.4 نتائج نموذج الانحدار ARDL

يبين جدول 3-4 أدناه نتائج نموذج ARDL، وبحيث تم استخدام خاصية تحديد تباطؤ فترات الإبطاء الزمني (lags) بشكل تلقائي باستخدام طريقة AIC، وكما يظهر في النتائج أدناه فقد تم تقدير النموذج $ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)$.

تشير نتائج تحليل الانحدار في جدول 3-4 أدناه إلى جودة النموذج المقدر حيث بلغت قيمة R^2 نحو 34%، وتعني أن النموذج يفسر نحو 34% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم. كما يتضح أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي ليست زائفة، حيث أن القيمة الاحتمالية عند مستوى 5% لاختبار F-stat هي أقل بكثير من 5%.

يتضح من جدول 3-4 أدناه أن العلاقة بين معدل التضخم، وبين كل من الإيرادات الضريبية والاستقرار السياسي في الفترة السابقة هي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لكل منهما هي أقل من 10%. ويتبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين معدل التضخم وبين كل من الإيرادات الضريبية في الفترة السابقة، والنفقات التحويلية في الفترة السابقة حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لكل منهما هي أقل من 5%.

ومن حيث اتجاهات العلاقة يتضح وجود تأثير سلبي لكل من الإيرادات الضريبية في الفترة الحالية وفي الفترة السابقة (الربع السابق) على معدل التضخم، حيث أنه كلما زادت الإيرادات الضريبية خلال الربع السابق بنسبة 1% انخفض التضخم خلال الربع الحالي بنسبة 0.012؛ وهذه النتيجة تتفق مع جميع الدراسات السابقة، حيث أن ارتفاع الإيرادات الضريبية تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي نسبي وبالتالي معدلات تضخم منخفضة.

ومن جهة أخرى يتضح أن النفقات التحويلية في الفترة السابقة (الربع السابق) تؤثر إيجابياً على معدل التضخم، حيث أنه كلما زادت نسبة النفقات التحويلية خلال الربع السابق بنسبة 1% زاد التضخم خلال الربع الحالي بنسبة 0.012؛ وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الحالي للاقتصاد الفلسطيني، حيث أن ارتفاع حجم النفقات التحويلية تؤدي إلى انتعاش اقتصادي نسبي وبالتالي معدلات تضخم مرتفعة، تحديداً في مؤشر المشروبات والتبغ والمواد الغذائية.

وكذلك يتضح أيضاً من النتائج وجود تأثير إيجابي طفيف لعدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة (الربع السابق) على معدل التضخم. ويتضح من التحليل أنه كلما زادت قيمة عدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة (الربع السابق) بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التضخم خلال الربع الحالي بنسبة 0.0089، ويمكن تفسير النتيجة بأنه بعد انتهاء فترة عدم الاستقرار السياسي قد يحدث انتعاش اقتصادي نسبي وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ومن جهة أخرى لم تظهر النتائج تأثير ذو دلالة احصائية لكل من متغيرات الإيرادات غير الضريبية، والرواتب والأجور، والنفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية على معدل التضخم حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منهما هي أعلى من 10%. ويمكن تفسير النتيجة على النحو التالي:

1- الإيرادات غير الضريبية: نسبة الإيرادات غير الضريبية من مجموع الإيرادات العامة هي قليلة جداً، وبذلك لا تؤثر كثيراً على مدى ارتفاع الأسعار.

2- نفقات الأجرور والرواتب: يتضح السبب من عدم وجود انتظام لفاتورة الرواتب في بعض السنوات، وذلك بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بتسليم مستحقات فاتورة المقاصة التي تم حجزها عدة مرات خلال فترة الدراسة.

3- النفقات الرأسمالية/ التطويرية: لان النفقات الرأسمالية الممولة من المنح والمساعدات والتي يتم استلامها من الدول المانحة جاءت تتناقص نسبتها حتى عام 2018 بنسبة 7.5%، وقدرت بالصفر في عام 2004. ومع ذلك تعتبر مساعدات اغاثية وليست ذات طابع تنموي للاقتصاد الفلسطيني.

4- النفقات التشغيلية: تعتبر نسبة النفقات التشغيلية الحكومية الى مجموع النفقات العامة قليلة جداً، ولم تؤثر كثيراً على معدلات التضخم.

جدول (3-4): نتائج نموذج ARDL على المدى القصير

Dependent Variable: INFLATION				
Method: ARDL				
Date: 05/23/19 Time: 12:28				
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q3				
Included observations: 73 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNTAXR LNNONTR LNWAGES				
LNTRANSFERS LNCAPITAL LNOOPERATING POS				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4374				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INFLATION(-1)	-0.223687	0.117873	-1.897689	0.0625
LNTAXR	-0.010863	0.005813	-1.868801	0.0665
LNTAXR(-1)	-0.012280	0.005274	-2.328246	0.0232
LNNONTR	0.000577	0.004160	0.138594	0.8902
LNWAGES	-0.009152	0.008067	-1.134465	0.2610
LNTRANSFERS	0.006077	0.005720	1.062423	0.2922
LNTRANSFERS(-1)	0.012392	0.004932	2.512794	0.0146
LNCAPITAL	-0.001875	0.001570	-1.193963	0.2371
LNOOPERATING	0.004594	0.003720	1.234961	0.2216
POS	-0.004295	0.005293	-0.811398	0.4203
POS(-1)	0.008925	0.005183	1.721852	0.0902
C	0.125783	0.061500	2.045262	0.0451
R-squared	0.336787	Mean dependent var		0.006936
Adjusted R-squared	0.217191	S.D. dependent var		0.011756
S.E. of regression	0.010401	Akaike info criterion		-6.144572
Sum squared resid	0.006600	Schwarz criterion		-5.768058
Log likelihood	236.2769	Hannan-Quinn criter.		-5.994524
F-statistic	2.816041	Durbin-Watson stat		1.865444
Prob(F-statistic)	0.004918			

نتائج نموذج الانحدار باستخدام ARDL Error Correction Regression (ECM)

يظهر جدول 4-4 أدناه اختبار نتائج نموذج الانحدار بطريقة تصحيح الخطأ (ECM)،

وحسب نتائج اختبار Bound test للنموذج، والتي تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على

عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة. ويتبين من نتائج الاختبار أن قيمة F هي نحو 13.3، وهي أعلى من القيم الحرجة عند 5% سواء عند المستوى (2.17) أو عند الفروقات الأولى (3.21). وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة. وتشير كذلك نتائج تحليل الانحدار (ECM) في جدول 4-4 أدناه إلى جودة النموذج المقدر حيث بلغت قيمة R^2 نحو 66%، وتعني أن النموذج يفسر نحو 66% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الفروقات الأولى لمعدل التضخم).

ويتضح من نتائج نموذج (ECM) وجود تأثير سلبي ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% للفروقات الأولى للإيرادات الضريبية على الفروقات الأولى لمعدل التضخم، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t هي أقل من 5%. وهذه النتيجة تتفق مع جميع الدراسات السابقة، حيث أن ارتفاع الإيرادات الضريبية تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي نسبي وبالتالي معدلات تضخم منخفضة.

جدول (4-4): نتائج نموذج (ECM) ARDL Error Correction Regression

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INFLATION)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/23/19 Time: 12:30				
Sample: 2000Q1 2018Q3				
Included observations: 73				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTAXR)	-0.010863	0.004356	-2.493685	0.0154
D(LNTRANSFERS)	0.006077	0.003773	1.610757	0.1124
D(POS)	-0.004295	0.004103	-1.046656	0.2994
CoIntEq(-1)*	-1.223687	0.105199	-11.63216	0.0000
R-squared	0.663543	Mean dependent var		4.81E-05
Adjusted R-squared	0.648914	S.D. dependent var		0.016505
S.E. of regression	0.009780	Akaike info criterion		-6.363750
Sum squared resid	0.006600	Schwarz criterion		-6.238245
Log likelihood	236.2769	Hannan-Quinn criter.		-6.313734
Durbin-Watson stat	1.865444			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.29104	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

على المدى الطويل

أما على المدى الطويل فيتضح من جدول 4-5 أدناه وجود علاقة طویل الامد ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين كل من الايرادات الضريبية، والنفقات التحويلية من جهة، على معدل التضخم من جهة أخرى حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لكل منهما هي أقل من 5%. وهذا يتفق تماماً مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن السياسة المالية التوسعية (رفع النفقات العامة والتي تعتبر النفقات التحويلية جزء منها) تؤدي إلى انتعاش اقتصادي وبالتالي إلى

ارتفاع التضخم، ومن جهة أخرى السياسية المالية الانكماشية (رفع الضرائب) تؤدي إلى تبطؤ اقتصادي وبالتالي إلى انخفاض التضخم.

ومن جهة أخرى، يتبين من النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأمد ذات دلالة احصائية بين كل من الإيرادات غير الضريبية، والنفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية، والرواتب والاجور، والاستقرار السياسي من جهة، وبين معدل التضخم من جهة أخرى. وهذا لا يتوافق إلا في الحالة الفلسطينية لخصوصية السياسات والإجراءات المفروضة عليها.

جدول (4-5): نتائج نموذج ARDL على المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTAXR	-0.018913	0.004867	-3.885815	0.0003
LNNONTR	0.000471	0.003408	0.138235	0.8905
LNWAGES	-0.007479	0.006616	-1.130340	0.2628
LNTRANSFERS	0.015093	0.005507	2.740839	0.0080
LNCAPITAL	-0.001532	0.001307	-1.171960	0.2458
LNOOPERATING	0.003754	0.003064	1.225436	0.2251
POS	0.003784	0.004153	0.911154	0.3658
C	0.102790	0.049120	2.092645	0.0405

4.4.4 الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار ARDL

فيما يلي مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تدل كفاءة وجودة وعدم تحيز النموذج المقدر:

1- اختبار الارتباط التسلسلي (Serial correlation)

يتبين من نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) أدناه عدم وجود مشكلة (serial correlation)، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.11 وهي أعلى بكثير من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة (serial correlation) في النموذج المقدر.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.820506	Prob. F(2,59)	0.1709
Obs*R-squared	4.243130	Prob. Chi-Square(2)	0.1198

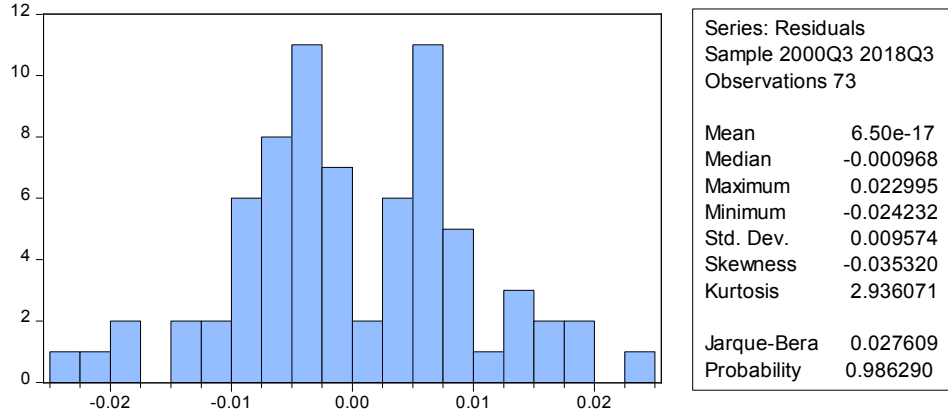
2- اختبار مدى ملائمة النموذج (Ramsey RESET)

يهدف هذا الاختبار إلى فحص مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث شكل المعادلة لتقدير العلاقة بين المتغيرات، ويتبين من نتائج اختبار (Ramsey Test) أدناه ان النموذج المستخدم صحيح، حيث أن القيمة الاحتمالية ل F-statistic تساوي 0.98 وهي أعلى بكثير من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن المعادلة المستخدمة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: INFLATION INFLATION(-1) LNTAXR LNTAXR(-1) LNNONTR			
LNWAGES LNTRANSFERS LNTRANSFERS(-1) LNCAPITAL			
LNOPERATING POS POS(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.020942	60	0.9834
F-statistic	0.000439	(1, 60)	0.9834

3- اختبار التوزيع الطبيعي للخطأ (بواقي معادلة الانحدار)

يتبين من نتائج اختبار (Jarque-Bera Test) أدناه أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.98 وهي أعلى بكثير من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً، ولا يوجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.



4- اختبار عدم تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity)

يتبين من نتائج اختبار (Heteroscedasticity Test: Harvey) أدناه عدم وجود مشكلة (Heteroscedasticity)، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.40 وهي أعلى بكثير من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة (Heteroscedasticity) في النموذج المقدر.

Heteroscedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.292128	Prob. F(11,61)	0.2508
Obs*R-squared	13.79513	Prob. Chi-Square(11)	0.2445
Scaled explained SS	11.43141	Prob. Chi-Square(11)	0.4079

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

بينت هذه الدراسة أثر أدوات السياسة المالية في فلسطين والتي تتضمن النفقات العامة، والإيرادات العامة، على أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم)، ضمن بيانات ربع سنوية ابتداء من الربع الأول لعام 2000 ولغاية الربع الثالث من العام 2018، وتبين بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% وأن النموذج يفسر نحو 33% من المتغيرات الحاصلة في معدل التضخم، وجاءت النتيجة في المدى القصير أنه يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين معدل التضخم والإيرادات الضريبية في الربع السابق، كما أنه يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين معدل التضخم والنفقات التحويلية في الربع السابق. أما كل من الإيرادات الضريبية في الربع الحالي والاستقرار السياسي في الربع السابق يحملان علاقة مع التضخم عند مستوى دلالة إحصائية 10%، وأنه عدم وجود علاقة طويلة الأمد ذات دلالة إحصائية بين كل من الإيرادات غير الضريبية، والنفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية، والرواتب والاجور، والاستقرار السياسي من جهة، وبين معدل التضخم من جهة أخرى حسب نموذج ARDL، وكذلك اتضح وجود علاقة تكامل مشتركة وحيدة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حسب نتيجة اختبار (max eigenvalue)، أما اختبار (Trace) فأشار إلى وجود علاقتين تكامل مشتركة اثنتين طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1.5 النتائج

توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي تتعلق بأثر السياسة المالية على التضخم، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

1. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي فالإقتصاد الفلسطيني يستورد أكثر من 90% من وارداته من إسرائيل، وهي أحد أهم أسباب التضخم في فلسطين.

2. ضعف قاعدة الانتاج المحلي الفلسطيني، بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت على خنق توسعها وتطورها عن طريق الإهمال المتعمد للبنية التحتية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.
3. كانت الصلاحيات التي منحت للسلطة الفلسطينية واسعة في الإنفاق العام، وضرائب الدخل والضرائب المباشرة والإيرادات غير الضريبية، وكانت الصلاحيات محدودة وباتجاه واحد في مجال ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الجمارك والمكوس أو أي ضريبة يمكن استخدامها في توفير ميزة تنافسية للمنتجات الفلسطينية مقابل المنتجات الإسرائيلية.
4. بدأت النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996 حوالي (1,072.1) مليون دولار، وتواصلت بالارتفاع لغاية العام 2018 حيث بلغت النفقات العامة في عام 2018 حوالي (3,653.8) مليون دولار، والسبب الرئيسي لزيادة النفقات العامة بهذا الشكل عائد عن وجود زيادة في أعداد موظفين القطاع العام "مدني، عسكري"، بالإضافة الى المساعدات والمنح الخارجية التي تصب في قائمة النفقات التحويلية.
5. سجلت الضرائب في عام 1996 ما حصلته (207.8) مليون دولار، واستمرت الإيرادات الضريبية بالزيادة بشكل مستمر حتى وصلت عام 2018 الى (838.2) مليون دولار، والسبب يعود في الارتفاع المستمر لموظفي القطاع العام "مدني، عسكري"، وتتامي الإيرادات الضريبية غير المباشرة الناتجة عن زيادة المستوردات من السلع والخدمات وارتفاع قيمتها.
6. أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين معدل التضخم والإيرادات الضريبية في الربع السابق، حيث بلغ معامل خط انحدار الإيرادات الضريبية في الربع السابق (-0.012) وهذا يعني أنه كلما زادت الإيرادات الضريبية في الربع السابق بنسبة 1% يؤدي ذلك لخفض معدل التضخم بنسبة (0.012).

7. أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين معدل التضخم والنفقات التحويلية في الربع السابق، حيث بلغ معامل خط انحدار النفقات التحويلية في الربع السابق (0.012) وهذا يعني أنه كلما زادت النفقات التحويلية في الربع السابق بنسبة 1% يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بنسبة (0.012).
8. أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% بين معدل التضخم والإيرادات الضريبية في الربع الحالي، حيث بلغ معامل خط انحدار الإيرادات الضريبية في الربع الحالي (-0.01)، وهذا يعني أنه كلما زادت الإيرادات الضريبية في الربع الحالي بنسبة 1% يؤدي ذلك لانخفاض معدل التضخم بنسبة (0.01).
9. أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% بين معدل التضخم وعدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة (الربع السابق)، حيث بلغ معامل خط انحدار الإيرادات الضريبية في الربع الحالي (0.0089)، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة عدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة (الربع السابق) بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التضخم خلال الربع الحالي بنسبة (0.0089).
10. أوضحت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% لكل من المتغيرات التالية: الإيرادات غير الضريبية، والرواتب والأجور، والنفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية على معدل التضخم.

2.5 التوصيات

- من خلال نتائج الدراسة، تم وضع التوصيات التي يمكن من خلالها المساهمة في الحد من مشكلة التضخم في فلسطين، وهي كما يلي:
1. على السلطة الفلسطينية ان تزيد من فاعلية السياسة الضريبية في الحد من ظاهرة التضخم حيث لا بد من الإشارة إلى أن دور الإيرادات الضريبية الفلسطينية في تحقيق الاستقرار ما زالت ضعيفة ومحدودة.

2. على السلطة الفلسطينية تفعيل دور النفقات التحويلية في معالجة التضخم نظراً لوجود أثر للنفقات التحويلية على الأسعار في فلسطين.
3. زيادة اعتماد السلطة الفلسطينية على النفقات الرأسمالية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية لزيادة القاعدة الإنتاجية وتقليل نسب البطالة.
4. فرض قوانين وتسهيلات من شأنها دعم القطاع الانتاجي وبالتحديد للسلع الاساسية لتلبي كمية الطلب عليها.
5. يجب العمل على إبرام اتفاقيات جديدة وتعديل اتفاقيات سابقه اهمها بروتوكول باريس الاقتصادي للحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
6. محاولة الحد والتخفيض من حجم البطالة المقنعة في القطاع العام مما يؤدي الى تقليص السيولة في السوق وتخفيض نسبة التضخم.
7. قيام السلطة بإعادة هيكلية موازنتها في جانب الإيرادات وعدم اقتصرها على الإيرادات الضريبية لما لها من تبعيه مع الجانب الإسرائيلي، وهذا يفرض على السلطة إيجاد وسائل إيرادات أخرى لترصد خزيرتها.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو حصيرة، مازن أحمد. (2015): **الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو رمضان، مصطفى وائل مصطفى. (2016). **"العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000-2015"**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو زعيتر، أحمد. (2012). **"دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية"**، كلية الدراسات العليا. رسالة ماجستير اقتصاد. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.

أبو شكر، عبد الفتاح (2003): **أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس - فلسطين.

إسماعيل، وحري. (1999). **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

الأشقر، أحمد. (2002). **الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

البصري، كمال. (2006). **"التضخم وأزمة الوقود عام 2006"**. مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي. العدد الثالث، ص 1-54.

بندر، رجا. (2008). **"استهداف التضخم. دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية"**. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. البنك المركزي العراقي: العراق.

جدعة، ابتسام حسن علي. (2011). "السياسة المالية في السودان: الوضع الراهن والتحديات": ورقة عمل. ندوة السياسات الاقتصادية الراهنة في السودان. الخرطوم.

الجعفري، العارضة. (2002): السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس ورام الله-فلسطين.

الجلال، أحمد محمد صالح. (2006). "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003م)". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، الجزائر.

الجمال، هشام مصطفى. (2006). "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي والإسلامي والنظام المالي المعاصر". ط1. شركة الجلال للطباعة. الإسكندرية. مصر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2008، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2010. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017، رام الله - فلسطين.

الجوهري، منى، رضوان شعبان (1995)، "الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس-فلسطين.

حزب التحرير. (2005). أجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، ط1، دار الأمة، بيروت، لبنان.

حطاب، كمال توفيق. (2013). "دليل الباحثين الى الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الاردن: دراسة تحليلية ببيوغرافية". المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان.

حمد الله، مؤيد ساطي جودت. (2005): دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حورية، موقاري. (2015). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

خصاونة وآخرون. (2015). مبادئ الاقتصاد (2). منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

الخيكاني، والموسوي. (2017). السياسات الاقتصادية؛ الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

دردوري، لحسن. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

ربيبي، رجا. (2013). "دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي؛ الولايات المتحدة - العراق (دراسة حالة)". ط2، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.

الربيبي، فلاح خلف. (2006). تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة الإصلاح الاقتصادي - المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي. مجلد1. العدد3. ص33-38.

رجب، محمد. (2011). "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين"، كلية الدراسات العليا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.

روبي، نبيل شحاته إبراهيم. (1973): "التضخم في الاقتصاديات المتخلفة" دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري". رسالة دكتوراة، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات العليا، الاسكندرية، مصر.

الروبي، نبيل. (1984). نظرية التضخم. ط2، مؤسسة الثقافة العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

الزعيبي، حسن أبو الزيت هيثم. (2000). أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

زكي، رمزي. (1980). مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. ط1. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر.

سعاد، سالكي. (2011). "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة بعض دول المغرب العربي". رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

سلطة النقد الفلسطينية. (2016). "تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017". دائرة البحوث والدراسات النقدية، رام الله. فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2017): مؤشرات اقتصادية من سلطة النقد حتى عام 2017، الإيرادات والنفقات ومصادر تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية.

شعبان، عبد الحميد. (2012): فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، 16-17/10/2012، رام الله، فلسطين.

صافي، والبكري. (2002). النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

صبيح، ماجد. (1992): قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل، العقبات ومداخل التنمية، مركز الدراسات العمالية، رام الله، فلسطين.

طه، علام سعد. (2003). دراسات في الاقتصاد والتنمية، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الطوايبي، محمد حلمي. (2007). أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة - دراسة مقارنة - ط1. دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.

عازمي، عبد الله. (2008). "التضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على دولة الكويت"، مجلة التجارة والتمويل، مجلد7، العدد 4، ص300-327.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2005). اقتصاديات المالية العامة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عبد الرازق، عمر. (2016): تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، فلسطين.

عبد الرحمن، وعريقات. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد العظيم، حمدي. (2007): السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي. ط1. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

عبد الفتاح، اسماعيل. (2012). "التضخم الاقتصادي". مجلة اضاءات. مجلد3، العدد5، ص1-

عبد الكريم، وموسى. (2003): الموازنة الفلسطينية 1995-2000 دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة. دائرة السياسات الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، بكار.

عبد الله، سمير. (2008-2010): تقرير خطة الاصلاح والتنمية، رام الله، فلسطين.

عبد المجيد، عبد الفتاح. (1983). "اقتصاديات المالية العامة". ط1، مكتبة الجلاء للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

عبد ربه، رائد محمد. (2013). الاقتصاد السياسي. ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

عثمان، شادي محمد إبراهيم. (2004): دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

علاونة، عاطف. (2014): نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها -قراءة معاصرة- دار الشروق للتوزيع والنشر، رام الله وعمان.

علاوي، سيماء محسن. (2016): دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون. ص 429-450.

الفار، مصطفى. (2007). الادارة المالية العامة. ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

فاطمة، محفوظ. (2015). "أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، دراسة حالة متغيرات المربع السحري لـ Nicolas Kaldor خلال الفترة

1995-2013". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أكلي محند
أو لحاج، الجزائر.

فضل الله، عادل ادريس نور. (2016). "دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد
السوداني1980-2014". المجلد5، العدد19، ص248-276.

فوزي، عبد المنعم. (1985). "المالية العامة والسياسة المالية". ط2، دار الجامعات المصرية
للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

قباجة، أحمد. (2012): الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية
والآفاق المستقبلية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله،
فلسطين.

قديح، ناريمان حسام. (2015). محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية
(1995-2013). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية،
غزة، فلسطين.

الكفراوي، عوف محمود. (1984). السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية في الفكر الغربي
والإسلامي. مجلة أضواء الشريعة، مجلد6، العدد15.

الكفراوي، عوف محمود. (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي
(دراسة تحليلية مقارنة). ط1. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة، مصر.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2009)، العدد 16. سلطة النقد الفلسطينية، والاحصاء
الفلسطيني، ومعهد ماس، فلسطين.

مسعود، دراوسي. (2006): السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة
الجزائر: 1990-2004. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر،
الجزائر.

مصطفى، خربوش. (2015). "العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح: الجزائر.

المعموري، محسن حسن. (2014). مبادئ علم الاقتصاد. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مكحول، باسم. (2007): خدمات وتطوير الأعمال في الأراضي الفلسطينية تحليل العرض والطلب، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، فلسطين.

منتدى الأعمال الفلسطينية. (2011). التضخم الاقتصادي "حالات ومفاهيم". قسم البحوث والدراسات الاقتصادية: فلسطين.

النمروطي، خليل أحمد. (2016). العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000-2015. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الهيبي وآخرون. (2010). "التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007: الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 3: العراق، ص 1-36.

الوادي، محمود حسين. (2009). الاقتصاد التحليلي. ط1. منشورات جامعة القدس المفتوحة. عمان. الأردن.

الوادي، محمود حسين. (2009). تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

الوزني، والرفاعي. (2002): مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.

ياس، أسماء خضير. (2013): تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010).
مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون.

المواقع الإلكترونية

برهوم، سمير(2009): "بحث حول ظاهرة التضخم"، موقع الإلكتروني منتديات ستارتايمز،
أرشيف الاقتصاد والأعمال: الجزائر. www.startimes.com

بروتوكول باريس الاقتصادي. (1994): الاتفاقية الاقتصادية مع إسرائيل، موقع الإلكتروني،
فلسطين. <http://www.mne.gov.ps/MneModules/agreements/Aplo-isr.pdf>

بندر، رجاء (2008)، " استهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية"،
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق.
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232003838684.pdf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017): أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016، رام الله-
فلسطين. <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2268.pdf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018): الأرقام القياسية الأرقام القياسية لأسعار
المستهلك ونسب التغير السنوية حسب المنطقة للسنوات من 1996-2017.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/CPI/aTime%20series%20cpi%201996-2017-%20base%20year%202010.html

الرضيع، حسن عطا. (2013): قياس وتحليل العوامل المؤثرة في التضخم في الأراضي
الفلسطينية للفترة 1995-2012.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/315996.html>

رضيع، حسن. (2014). " ظاهرة ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية الأسباب والتحديات
وسبل العلاج"، موقع الإلكتروني دنيا الوطن، رام الله: فلسطين.

www.alwatanvoice.com

سلطة النقد الفلسطينية. 2013. تقرير التضخم: الربع الثالث 2013، رام الله، فلسطين.

http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85/Inf_Rep_3rd_13_Ar.pdf

سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية 1996-2018 (أساس نقدي)، إحصائيات تراكمية منشورة.

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

طه، أحمد (2016)، "الدولة الحارسة والدولة الحابسة.. في مصر"، العربي الجديد: مصر.

<http://www.alaraby.co.uk>

عبد العظيم، مصطفى. السياسة المالية أداة الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي واستدامة النمو. جريدة الاتحاد، 3 مارس 2017.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=13014&y=2017&article=full>

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، 2014، تقييم تنفيذ موازنة السلطة الوطنية للعام 2013 ومتغيرات السياسات المالية في موازنة 2014.

<http://www.mas.ps/files/server/20141211163405.pdf>

المعهد العربي للتخطيط. (2012). "مقدمة حول التطور المالي والتنمية"، دائرة البحوث

والبرامج التدريبية: الكويت. <http://www.arab->

api.org/images/training/programs/1/2012/4_C50-1.pdf

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. 2013. الصورة الاقتصادية في إسرائيل.

<https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/Economy/Pages/Th>

[e-National-Economy-in-Israel02092008.aspx](https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/Economy/Pages/Th)

النقيب، فضل. واقع الاقتصاد الفلسطيني الحالي وآفاق المستقبل. 2004/10/3، الدوحة، قطر،
صحيفة الجزيرة. -812a7f40-
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/812a7f40->

1830-4af9-bcf2-1b4a6e0965da

المراجع الأجنبية

AUBREY, MOKGOLA.(2015): **The effects Of inflation targeting on economic growth in south africa. Master Thesis.** University of Limpopo, South Africa,2015, P13.

Blake, T. (2014): **Exploring the Link between Fiscal Policy and Inflation in Jamaica.** Fiscal and Economic Program Monitoring Department, Bank of Jamaica, working paper.

Blinder, A. (1982). **The Anatomy of Double-Digit Inflation in the 1970s,** University of Chicago Press, P. (261- 282).

Cheng, Ming-Yu and Hui-Boon Tan (2002), **"Inflation in Malaysia."** **International journal of social Economics,** Vol. 29, No. 5,P.P 423.

Cheng, Ming-Yu and Hui-Boon Tan (2002), **"Inflation in Malaysia."** **International journal of social Economics,** Vol. 29, No. 5, P.P 411-425.

Dicky, Fuller, (1979). ***Distribution of the estimators for Autoregressive time series with a unit Root.*** **Journal of the American Statistical Association,** Volume 74, issue 366 (Jun., 1970).

Duarte, M & Volnian, A. (2003): **Fiscal Policy and Regional Inflation in a Currency Union**. Federal Reserve Bank of Richmond Working Paper No. 03-11.

Fair, Ray (1977), "**Inflation and unemployment in a macro econometric model**", cowels foundation for research in Economics at Yale university, USA, P.P 164-200.

Fischer, S. & Orsmond, D. (2000). **Israeli Inflation From An International Perspective**, International Monetary Fund, USA.

Frank, D. Graham (1930). "**Exchange, prices and production in hyperinflation: Germany, 1920-1925**", Princeton university press, Princeton: NJ, P.P 105-106.

Garcia, M & Guill'en, D. (2015): **The Monetary and Fiscal History of Latin America: Brazil**. University College London.

Hossain, A. & Chowdhury, A. (2003). **Monetary and Financial Policies in Developing Countries: Growth and Stabilization**, Routledge, UK.

Kehoe, T & Meza, F. (2012). **Catch-up Growth Followed by Stagnation: Mexico, 1950–2010**. Working Paper 693. Federal Reserve Bank of Minneapolis- Research Department.

Laurenceson, J., and Chai, J. C. H. (2003). **Financial reforms and economic development in China**. Cheltenham, UK, Edward Elgar., 1-28.

Narayan, Paresh. (2005). **The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests**. vol. 37, issue 17, 1979-1990.

Novales, A. Fernandez, E. & Ruiz, J. (2008): **Economic Growth: Theory and Numerical Solution Methods**, Springer Science & Business Media, p415.

Obstfeld, M. Dornbusch, R. Armella, P. (2009). **Financial Policies and the World Capital Market: The Problem of Latin American Countries**, University of Chicago Press. USA.

Otto, G & Ukpere, W. (2015): **The impact of Fiscal Policy on Inflation in Nigeria. Virtus Global Center for Corporate Governance**. Volume 5, Issue 1.

Pesaran, M.H. and Shin, Y. (1999). “**An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis.**” *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*, Strom, S. (ed.) Cambridge University Press.

Pettinger, T. (2017): UK Economy in the 1980s. *Economics magazine*.
<https://www.economicshelp.org/blog/630/economics/economy-in-1980s/>

Rother, Ph. (2004): **Fiscal policy and inflation volatility**. European Central Bank. Working Paper Series No. 317.

Sargent, T. & Zeira, J. (2010). **Israel 1983: A Bout of Unpleasant Monetarist Arithmetic**, The Hebrew University of Jerusalem, Israel.

Sen, V. & Solanki, M. (2015): **Public Expenditure, Economic Growth and Inflation**, Allied Publishers, p7.

Siegl, C. (2009): **Inflation - Its Societal and Economic Implications**, GRIN Verlag. Inc. p3.

Sørensen, M. (2001): **Argentina's Crises**. International Relations.

Surjaningsih, N. Utari, D & Trisnanto, B. (2012): **The impact of fiscal policy on the output and inflation**. Bulletin of Monetary Economics and Banking.

Totonchi, Jalil (2011). "**Macroeconomic Theories of inflation**", Islamic azad university, yazad branch, department of economics, Yazd: Iran, P.P 459-462.

World Data Atlas. (2017): Brazil - CPI inflation. <https://knoema.com/atlas/Brazil/Inflation-rate>.

الملاحق

جداول الملحق الإحصائي

1. Unit Root test (ADF test)

Table (1.1) Unit Root test at level for Palestinian (Level)

Intermediate ADF test results							
						Max	
Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Lag	Obs
INFLATION	-8.3064	0.0000	-1.525	0.736	0	4	73
LNCAPITAL	-2.3645	0.1554	-1.470	0.801	4	4	70
LNNONTR	-1.9550	0.3059	-1.523	0.752	1	4	73
LNOOPERATING	-3.1121	0.0299	-1.525	0.736	0	4	74
LNTAXR	-0.2230	0.9298	-1.470	0.801	4	4	70
LNTRANSFERS	-1.0904	0.7154	-1.496	0.781	3	4	71
LNWAGES	-2.5471	0.1090	-1.470	0.801	4	4	70
POS	-2.5872	0.1002	-1.525	0.736	0	4	74

Table (1.2) Unit Root test at level for Palestinian (1st difference)

Intermediate ADF test results							
						Max	
Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Lag	Obs
D(INFLATION)	-8.3248	0.0000	-1.498	0.766	2	4	70
D(LNCAPITAL)	-9.8933	0.0000	-1.499	0.766	2	4	71
D(LNNONTR)	-7.4862	0.0000	-1.499	0.766	2	4	71
D(LNOOPERATING)	-10.789	0.0001	-1.525	0.736	0	4	73
D(LNTAXR)	-4.5169	0.0005	-1.495	0.782	3	4	70
D(LNTRANSFERS)	-9.1629	0.0000	-1.499	0.766	2	4	71
D(LNWAGES)	-4.8832	0.0001	-1.469	0.803	4	4	69
D(POS)	-8.4261	0.0000	-1.525	0.736	0	4	73

2. Johansen co-integration test

Table (2.1) unrestricted cointegration Rank Test (Trace)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.576043	219.1296	187.4701	0.0004
At most 1 *	0.477396	158.2028	150.5585	0.0172
At most 2	0.414790	112.1287	117.7082	0.1069
At most 3	0.312592	74.08794	88.80380	0.3548
At most 4	0.240117	47.47524	63.87610	0.5304
At most 5	0.181391	27.97931	42.91525	0.6233
At most 6	0.124273	13.76879	25.87211	0.6766
At most 7	0.059389	4.347051	12.51798	0.6915
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Table (2.2) unrestricted cointegration Rank Test (Maximum EigenValue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.576043	60.92676	56.70519	0.0179
At most 1	0.477396	46.07413	50.59985	0.1370
At most 2	0.414790	38.04074	44.49720	0.2123
At most 3	0.312592	26.61271	38.33101	0.5545
At most 4	0.240117	19.49593	32.11832	0.6916
At most 5	0.181391	14.21052	25.82321	0.7044
At most 6	0.124273	9.421736	19.38704	0.6805
At most 7	0.059389	4.347051	12.51798	0.6915
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

3. Autoregressive Distributed lag (ARDL) Test

Table (3.1) ARDL test at long run

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTAXR	-0.018913	0.004867	-3.885815	0.0003
LNNONTR	0.000471	0.003408	0.138235	0.8905
LNWAGES	-0.007479	0.006616	-1.130340	0.2628
LNTRANSFERS	0.015093	0.005507	2.740839	0.0080
LNCAPITAL	-0.001532	0.001307	-1.171960	0.2458
LNOPERATING	0.003754	0.003064	1.225436	0.2251
POS	0.003784	0.004153	0.911154	0.3658
C	0.102790	0.049120	2.092645	0.0405
EC = INFLATION - (-0.0189*LNTAXR + 0.0005*LNNONTR -				
0.0075*LNWAGES				
+ 0.0151*LNTRANSFERS -0.0015*LNCAPITAL +				
0.0038*LNOPERATING				
+ 0.0038*POS + 0.1028				

Table (3.2) ARDL Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.29104	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Actual Sample Size	73		Finite Sample: n=75	
		10%	2.023	3.068
		5%	2.36	3.478
		1%	3.057	4.413
			Finite Sample: n=70	
		10%	2.024	3.079
		5%	2.351	3.498
		1%	3.034	4.426

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

The Impact of fiscal police on inflation in Palestine

**By
Rageb Mohammed Atatreh**

**Supervisor
Dr. Haytham Oweda**

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2019

The Impact of fiscal police on inflation in Palestine

By

Rageb Mohammed Atatreh

Supervisor

Dr. Haytham Oweda

Abstract

This study aims to study the impact of fiscal policy on inflation in Palestine during the period (2000-2018). The researcher used the integrated approach (descriptive and standard) by using the program (EViews) through the test regression analysis to reach the results and analyze them in details. The results showed that there is a statistically significant effect of fiscal policy on inflation in Palestine. It also showed that there is a correlation between inflation rate, and both tax revenues in (current quarter) and political stability in (previous quarter) at the level of 10%, and also showed a significant statistical correlation at the level of 5% between each of tax revenues in the (previous quarter) and transfer expenditures in the (previous quarter). The study also showed that the Palestinian economy imports more than 90% of its imports from Israel, which summarizes the dependence of the Palestinian economy on the Israeli economy, with the weakening of the Palestinian local production base due to Israeli policies that stifled its expansion and development by deliberate neglect of the economic infrastructure in the Palestinian territories. Finally, the study recommended that the Palestinian economy should be eliminated from the dependency on the Israeli economy by replacing Palestinian products, and imposing laws to increase agricultural and industrial production. It should be noted that the role of Palestinian tax revenues in achieving stability is

still weak and limited. This requires a review of the components of tax revenues and their restructuring, And also working to reform the Palestinian censorship side to provide accurate information on purchases and sales to the Israeli side, which contributes to raising revenues and reducing the volume of VAT losses.